Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 7 | Page 181 – 212 |2025 |
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

Secessionist Tendencies in the World: Comparative Study

Adnan Yassin Al-Maktary [1,*]
[1]Department of Political Science - Faculty of Commerce & Economics - Sana'a University, Sana'a, Yemen.
***Corresponding author:** *adnan.almaktary@su.edu.ye*

Keywords

1. Secessionist Tendency
2. Secession
3. Self-determination

Abstract:

The study aimed to address the similarities and differences between separatist tendencies in the world. The study used the comparative approach, comparing six cases that fall under three types of secessionist tendencies: the first type is a comparison between the provinces of Quebec and Scotland as two cases demanding secession by following the democratic mechanism through negotiations, the second is between of the Kurdistan Region of Iraq and the Catalan Region, they seek unilateral secession in the face of strong opposition from the their two central governments, and the last type is a comparison between the Somali Region and South Yemen, which were independent states before they both unite into a merger state, they declared secession and are still seeking independence as internationally recognized states. The study concluded that whatever the justifications for secession or the nature of the path taken by the separatist movement to achieve its efforts towards independence, whether through negotiation or unilaterally, the positions of the central governments are the decisive factor, followed by regional and international positions that stem from their fear of the repercussions of this in reviving separatist tendencies in their territories, and the impact of this on the stability of international relations.

Sana'a University Journal of Human Sciences
مجلة جامعة صنعاء للعلوم الإنسانية
Vol. 4 | No. 7 | Page 182 – 212 | 2025
https://journals.su.edu.ye/index.php/jhs
ISSN : 2958-8677

النزعات الانفصالية في العالم: دراسة مقارنة

عدنان ياسين المقطري [1،*]
[1]قسم العلوم السياسية ، كلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء ، صنعاء ، اليمن.
*المؤلف: adnan.almaktary@su.edu.ye

الكلمات المفتاحية

1. النزعة الانفصالية
2. الانفصال
3. تقرير المصير

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تناول أوجه التشابه والاختلاف بين النزعات الانفصالية في العالم؛ واستخدمت الدراسة المنهج المقارن، حيث تمت المقارنة بين ست حالات تندرج تحت ثلاثة أنواع من النزعات الانفصالية: النوع الأول: مقارنة بين مقاطعة كيبيك وإسكتلندا كحالتين تطالبان بالانفصال باتباع الآلية الديمقراطية عبر مفاوضات بين الحركة الاستقلالية والحكومة المركزية، والنوع الثاني: مقارنة بين حالتي إقليم كردستان العراق وإقليم كتالونيا، واللذين حصلا على حكم ذاتي ويتمتعان بصلاحيات تزيد أو تنقص عن صلاحيات أقاليم دولة اتحادية بعد سنوات من المظالم والصراع المسلح، وتوجد فيهما أحزاب تمارس الحكم فيها، وتسعى للانفصال من جانب واحد في ظل معارضة قوية من الحكومتين المركزيتين، والنوع الأخير: مقارنة بين إقليم الصومال وجنوب اليمن، واللتين كانتا دولتين مستقلتين قبل أن تتوحد كل منهما في دولة اندماجية، ونتيجة لاندلاع الصراع في بلديهما ظهرت فيهما نزعات انفصالية وأعلنتا الانفصال وما تزالان تسعيان للاستقلال كدول معترفاً بها دولياً. وخلصت الدراسة إلى أنه مهما كانت مبررات الانفصال أو طبيعة المسار الذي تتخذه الحركة الانفصالية لتحقيق مساعيها نحو الاستقلال، سواء عبر التفاوض أو من جانب واحد، فإن مواقف الحكومات المركزية هو العامل الحاسم، يليها المواقف الإقليمية والدولية التي تنطلق من خشيتها من تداعيات ذلك في إحياء النزعات الانفصالية في أراضيها، وتأثير ذلك على استقرار العلاقات الدولية.

المقدمة:

تعد النزعة الانفصالية ظاهرة محلية ودولية؛ فهي محلية كونها ناشئة من عدم الاستقرار الداخلي وبواعثها عوامل أثنية وثقافية وسياسية، وظاهرة خارجية، وهي تشتد حدة في ظل عدم الاستقرار الإقليمي، وتوظف كورقة من أوراق الصراع الدولي.

وقد اشتهرت بعض النزعات الانفصالية في العالم بطول مدتها ولم تجد لها حلاً حتى اليوم، وأفضى البعض منها إلى تكوين دول مستقلة، وبعضها الآخر أنتج حالة من عدم الاستقرار السياسي. وتتخذ النزعات الانفصالية مبدأ حق تقرير المصير مبررا لمطالبها في الانفصال، وهو المبدأ الذي يعترف بالحق لأي مجموعة بشرية بتقرير المصير السياسي، إلا أن هناك تعارضاً بين ما هو قانوني وما هو سياسي فيما يتعلق في تبرير المطالب الانفصالية، الأول: مرده اعتبارات حقوق الجماعات البشرية في تحديد خياراتها في إنشاء دول مستقلة، والثاني: تحكمه وقائع السياسة محلياً وإقليمياً ودولياً التي تسهم في مدى نجاح الانفصال في الاستقلال وتقرير المصير.

وبلغت النزعات الانفصالية منذ أواخر العقد الأخير من القرن العشرين ما يقارب الخمسين نزعة انفصالية، نتج بعضها عن انتهاء التعايش القسري في الدول الاشتراكية واتخذت طابعاً عنيفاً، خاصة في الجمهورية اليوغسلافية بعد انهيار الأيديولوجية الاشتراكية، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وهناك من النزعات الانفصالية انتهت بتشكيل دول بعد سنوات من الحرب الأهلية؛ وأبرز أمثلتها جنوب السودان وإريتريا وتيمور الشرقية، وهناك نزعات انفصالية انتجت صراعاً مسلحاً ومن أمثلتها ما حدث في كل من جورجيا وأوكرانيا وإقليم تجيراي في أثيوبيا.

وتتباين النزعات الانفصالية بين الطابع العنيف والطابع السلمي، والأخير هو الذي تتبناه النزعات الانفصالية محل الدراسة، والذي يأخذ مسارات متعددة، منها التفاوضي مع الحكومة المركزية، وأخرى عبر إجراء استفتاء شعبي على الاستقلال أو بدونه من جانب واحد.

مشكلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن السؤال الرئيس: ماهي أوجه التشابه والاختلاف بين النزعات الانفصالية في العالم؟ ويتفرع عنه عدة أسئلة، هي: ما هي العوامل التي تسهم في استمرار النزعات الانفصالية؟ وما هي المسارات التي سلكتها الحركات الانفصالية في تحقيق مساعيها الاستقلالية؟، وماهي فرص نجاح النزعات الانفصالية في تحقيق أهدافها في الاستقلال وتكوين دولة معترفة بها؟

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى تناول أنواع مختلفة من النزعات الانفصالية من خلال المقارنة بين ست حالات، ومعرفة المسارات التي تتخذها الحركات الانفصالية نحو تحقيق مساعيها في الانفصال، ومدى إمكانية نجاح كل منها في تحقيق الاستقلال وتكوين دولة معترف بها دولياً.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من تناولها للنزعات الانفصالية في العالم، بالمقارنة بين ست

حالات تنضوي تحت ثلاثة أنواع مختلفة وفقاً لنظريات الانفصال وعوامله؛ إذ إن معظم الدراسات التي تناولت النزعات الانفصالية اقتصرت على دراسة حالة واحدة أو مقارنة بين حالتين فقط. وتكتسب الدراسة أهميتها العملية من استشرافها لمدى نجاح المسارات المختلفة، التي تتبعها الحركات الانفصالية، في تحقيق مساعيها في الانفصال عن الدولة الأم وتكوين دولة مستقلة.

حدود الدراسة:

تقارن الدراسة بين ست حالات من النزعات الانفصالية تندرج تحت ثلاثة أنواع؛ الأول من المقارنة: بين كل من مقاطعة كيبيك وإسكتلندا كحالتين تطالبان بالانفصال باتباع الآلية الديمقراطية عبر مفاوضات بين الحركة الاستقلالية والحكومة المركزية، والنوع الثاني: بين إقليم كردستان العراق وإقليم كتالونيا، واللذين حصلا على حكم ذاتي، وتوجد فيهما أحزاب تسعى للانفصال من جانب واحد في ظل معارضة قوية من الحكومة المركزية، والنوع الثالث: بين أرض الصومال وجنوب اليمن، واللتين كانتا دولتين مستقلتين قبل أن تتوحدا في دولة اندماجية، ونتيجة لاندلاع الصراع في بلديهما ظهرت فيهما نزعات انفصالية أعلنت الانفصال من جانب واحد وأخفقتا في الحصول على الاعتراف الدولي.

التعريفات الاصطلاحية والإجرائية:

قبل البدء في تعريف النزعة الانفصالية إجرائياً فإن الأمر يتطلب التفرقة بين مفهومين متداخلين في معناهما، وقد يعنيان الشيء نفسه، وهما: مفهوم حق تقرير المصير ومفهوم الانفصال؛ حيث يعبران عن مساعي مجموعة من السكان نحو الاستقلال وتكوين دولة خاصة بهم.

1- تقرير المصير:

ورد حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة، في المادة 2/1 كأحد مقاصد الأمم المتحدة "إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..." ونص في المادة 55 الفصل التاسع التعاون الدولي الاقتصادي والاجتماعي على: "رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سليمة وودية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها..."[1].

ويعرف البعض حق تقرير المصير بأنه "مبدأ سياسي قانوني دولي، كان في القرن التاسع عشر يعني حق كل قومية في بناء دولة خاصة بها، ثم تطور في القرن العشرين فأصبح يدل على حق الشعب الطبيعي في اختيار مستقبله السياسي وتقرير نوع السلطة أو شكل الدولة التي يريد أن يخضع لها، وذلك عن طريق الاستفتاء الحر ودون تدخل خارجي وتحت إشراف قوة محايدة (هي في معظم الأحيان الأمم المتحدة)... ويرى أن منظمة الأمم المتحدة وازنت بينه وبين حق الانفصال فحصرت حق تقرير المصير بالشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو الحماية أو الانتداب[2].

وينظر البعض إلى أن تقرير المصير أنه مبدأ قانوني وفلسفي، يجسد حق الشعوب أو الأمم في

[1] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

[2] عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج 2 (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب. ت)، ص 555، 556.

اختيار كيفية عيشها لحياتها الجماعية وبناء مجتمعاتها على أساس معاييرها وقوانينها وثقافاتها... ويتضمن تقرير المصير بعدين، بعده الخارجي: يتمثل في تكوين دولة مستقلة والاعتراف بها كأمة بموجب القانون الدولي، بشرط أن يكون للأمة المعنية سكان دائمون، وإقليم محدد، وحكومة، وقدرة على الدخول في علاقات مع دول أخرى. ويشمل تقرير المصير في بعده الداخلي تلك الحقوق التي تدعم وتحافظ على الاختلاف الثقافي، والاكتفاء الذاتي الاقتصادي، والحكم الذاتي السياسي، وأشكال مختلفة من الحقوق الديمقراطية، والسياسية والتمثيلية. إن هذا الأخير يقتصر على تقرير المصير داخل الدول وبالتالي لا يتطلب محاولات الانفصال أو الاستقلال السياسي المطلق[3].

ويعرفه آخر بأنه "توفير الحرية لكاملة لكل قومية في أن تقرر مصيرها السياسي وإدارة شؤونها الذاتية بعيداً عن الوصاية التي يمكن أن تمارس عليها من قبل أطراف دولية خارجية. كما ينصرف معنى حق تقرير المصير إلى تطلع كل دولة إلى تجميع من ينتسبون إلى قوميتها داخل حدودها السياسية"[4].

ورغم إقرار المنظمة الأممية وغيرها من المنظمات الدولية نظرياً بحق تقرير المصير وتكوين دولة، فإنها ضيقت مجال تطبيقاته عملياً باسم مبدأ قدسية الحدود وسيادة الدول... وهو ما بدا نوعاً من الازدواجية في تأويل منظمة الوحدة الإفريقية لحق تقرير المصير، إذ في الوقت الذي دعت المنظمة شعوب القارة الأفريقية إلى تقرير مصيرها بنفسها وساعدت حركات التحرير الوطنية في ذلك، فإنها في المقابل تبنت في ميثاقها مادة تنص على "مبدأ عدم جواز المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار[5]" رغم تناقضه مع حق تقرير المصير نظراً لما تتضمنه تلك الحدود من تجزئة قومية وتفتيت عشوائي لبعض الشعوب. وفي النهاية فإن مبدأ تقرير المصير أصبح في الممارسة السياسية الدولية المعاصرة مرادفاً لحق الشعوب المستعمَّرة في الاستقلال، شرط أن يكون هذا الاستعمار واضحاً، وألا يعرض هذا المبدأ وحدة الدول السياسية القائمة للخطر[6].

ويقتضي حق تقرير المصير وإنشاء دولة توفر ثلاثة شروط؛ وجود أقلية من السكان تجمعهم روابط مشتركة دينية أو عرقية يعيشون في رقعة جغرافية واحدة، وأن يكون حجم هذه الجماعة

[3] Kurian, G. T., & Boryczka, J. M. (2010). Encyclopedia of political science. Boryczka, Jocelyn. 2011."Feminism." and "Radical Feminism." in Encyclopedia of Political Science, CQ Press p 1530.

[4] محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد، **موسوعة العلوم السياسية**، ج1 (الكويت: جامعة الكويت، 1994)، ص 786.

[5] لم تلق الحركات الانفصالية تأييد المجتمع الدولي، وتتشدد المنظمة الإفريقية تجاه مسألة الانفصال لتعارضها مع مبدأ احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال؛ حيث رفضت ولا تزال كل حالات محاولات الانفصال باستثناء جنوب السودان، فقد رفضت المنظمة انفصال كل من: "بيافرا" عن نيجيريا سنة 1967م، وإقليم "كاتنجا" عن الكونغو الديمقراطية سنة 1960م، وجزيرة "أنجوان" عن جزر القمر سنة 2008م، والأزواد عن مالي سنة 2012م، ولا تزال المظمة ترفض انفصال إقليم "كابيندا" عن أنجولا، ومطالب الانفصال إقليم دارفور بالسودان، ومومباسا في كينيا، "أورومو" و"أوجادين" وإقليم "تيجراي" في إثيوبيا، Daniel Thürer, Thomas Burri, "secession", Oxford Public International Law, 26/11/2024, https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1100

[6] عبد الوهاب الكيالي، ص 555، 556.

بالكثافة السكانية كبير، وأن تقوم الحكومة المركزية بممارسات لا إنسانية ضد هذه الأقلية مع حرمانها من التمثيل في الحكومة[7].

وإذا كان حق الدولة في الوحدة الإقليمية السياسية منوطا بتوفير التمثيل للأقليات واحترام حقوق الإنسان تجاهها، فإن الدولة تفقد حقها في الوحدة الإقليمية والسياسية في حالة عدم احترام هذه الشروط. وبالرغم من ذلك فإن القانون الدولي كان متحفظا تجاه الإقرار بحق الأقليات في تقرير مصيرهم عن طريق الانفصال إذ لم ينص صراحة على الحق في الانفصال بل غالبا ما كان يشير إلى أن الاهتمام بحقوق الأقليات لا يعني إطلاقا الإشارة إلى الحق في الانفصال[8].

2- الانفصال:

ينتقد البعض التعريفات التي تقدم تعريفاً ضيقًا للانفصال، وتستبعد الانفصال من قبل الدولة المضيفة و/أو استخدام القوة أو التهديد بها، كما تستبعد تلك التعريفات كليًا أو جزئيًا، إنشاء الدولة الناتج عن إنهاء الاستعمار، ويقدم تعريفاً واسعاً للانفصال بالقول إنه عملية إنشاء دولة في سياقات معينة، أي حيث كانت الدولة الجديدة جزءًا من دولة مضيفة، أو كيانًا استعماريًا تابعاً لها. ويرى أن مبرر جميع أنواع الانفصال واحد في كل الحالات، وهو حق الشعوب في تقرير المصير، وهذا التعريف يشمل مجموعة متنوعة من السياقات التي يصبح فيها إقليم يشكل جزءًا من دولة، أو كيانًا استعماريًا تابعًا لها، دولةً جديدة، وتتمثل في[9]:

- الحالة التي يصبح فيها الكيان الاستعماري دولة جديدة، والتي يمكن تسميتها بالانفصال الاستعماري.
- الحالة التي يصبح فيها جزء من الدولة دولة جديدة، على الرغم من المعارضة المستمرة من جانب الدولة المضيفة، وتستمر الدولة المضيفة في وجودها، والتي يمكن تسميتها بالانفصال الأحادي الجانب.
- الحالة التي توافق فيها الدولة المضيفة، بغض النظر عما إذا كانت تعارض في البداية إنشاء دولة جديدة أم لا، على إنشاء دولة جديدة، وتستمر الدولة المضيفة في وجودها، وهي الحالة التي يمكن تسميتها بالانفصال اللامركزي *devolutionary*.
- الحالة التي يؤدي فيها طلب إنشاء دولة جديدة إلى حل الدولة المضيفة بالتراضي، مما يؤدي إلى إنشاء دولة جديدة، وهو ما يمكن تسميته بالانفصال بالتراضي.
- الحالة التي يؤدي فيها طلب إنشاء دولة جديدة إلى حل الدولة المضيفة فعليًا، مما يؤدي إلى إنشاء دولة أو دول جديدة، وهو ما يمكن تسميته بالانفصال المتحلل.

ويفرق البعض بين مفهومي الانفصال Secession والانفصالية Separatism، فيقصد بالأول "مطالبة بالانسحاب الرسمي من السلطة

[7] بن عمر ياسين، "حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 12 (جانفي 2016)، ص 252، https://asjp.cerist.dz/en/article/6220

[8] المصدر نفسه، ص 252 و253.

[9] Radan, P. (2007). The Definition of Secession, p. 15, 17.

السياسية المركزية من قبل وحدة عضو على أساس المطالبة بوضع سيادي مستقل"، والهدف هو إعادة رسم الحدود بدلاً من الخروج عن سيطرة الدولة المضيفة"، ويقصد بالمفهوم الآخر أنه مجرد المطالبة بالحكم الذاتي الشكلي"[10].

ويعرف البعض الآخر الانفصال بأنه انسحاب أراضي من دولة قائمة، مما يؤدي إلى إنشاء دولة جديدة، بغض النظر عن العواقب الأخرى التي قد تترتب على هذا الانسحاب على الدولة المضيفة[11].

3- النزعة الانفصالية:

يمكن تعريف النزعة الانفصالية إجرائياً بأنها: مساعي مستمرة من قبل مجموعة من السكان يشكلون جزءا من دولة ما بسيطة أو اتحادية، وقد يتمتعون فيها بقدر من الحكم الذاتي، نحو الاستقلال وتكوين دولة خاصة بهم، ويكون باعثهم هو الشعور بالتميز بهوية ثقافية أو لغوية مختلفة، أو يعانون من التهميش السياسي وعدم التوزيع العادل لمواردهم الاقتصادية، وبدعاوي الحق في تقرير المصير.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة في إجرائها بشكل أساسي على المنهج المقارن بين ثلاثة أنواع من النزعات الانفصالية. وتمت المقارنة من عدة أوجه: الخلفية التاريخية والنزعة الانفصالية والحركات الاستقلالية، والوقائع الانفصالية السلمية والعنيفة، والسياق السياسي، والترتيبات الدستورية، ومواقف الحكومات المركزية والمجتمع الدولي من المطالب الانفصالية.

تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى خمسة محاور، تناول المحور الأول: مفهوم الانفصال وعوامل النزعة الانفصالية والنزعات الانفصالية في العالم. ويركز كل من المحاور الثاني والثالث والرابع على دراسة ست حالات تحت ثلاثة أنواع من النزعات الانفصالية، وفقاً لحالات التشابه بين كل نوع، في حين تناول المحور الخامس عوامل نجاح النزعات الانفصالية وإخفاقاتها.

أولاً: الإطار النظري للدارسة:

1- نظريات الانفصال:

تتعدد طرق حدوث الانفصال، فقد ينتج عن طريق التراضي إما عن اتفاق تفاوضي بين الدولة والانفصاليين (انفصال النرويج عن السويد في عام 1905) أو من خلال العمليات الدستورية (كما تصورت المحكمة العليا في كندا مؤخرًا لانفصال كيبيك)، ويتم تحقيق الانفصال دستوريًا إما من خلال ممارسة الحق الدستوري الصريح في الانفصال (والذي لا يحتوي عليه سوى عدد قليل من الدساتير حاليًا) أو عن طريق التعديل الدستوري[12]. وفي بعض الحالات قد يتضمن الدستور عقبات إجرائية، كأغلبية عظمى، وفترات انتظار[13]. وقد يأخذ الانفصال الطابع العنيف

[10] Pantazopolous, P. (1995). Secessionist Movements: An Analytical Framework., p. 1.

[11] Pavković, A. (2012). Secession and its diverse definitions. In Australian Political Studies Association Conference (pp. 654-673). Australasian Political Studies Association, p. 456.

[12] Buchanan, Allen and Elizabeth Levinson, "Secession", *The Stanford Encyclopedia of Philosophy* (Winter 2021 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = https://plato.stanford.edu/archives/win2021/entries/secession/

[13] ينص الدستور الأثيوبي في المادة 39 على لكل أمة وجنسية وشعب في إثيوبيا حق غير مشروط في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في الانفصال، وأن هذا الحق يدخل بما في ذلك الانفصال، لكل أمة وجنسية

عبر اللجوء إلى استخدام القوة، وقد يكون غرض الانفصال الانضمام إلى دولة أم ويسمى الانفصال الوحدوي. وقد تكون المبادرة بالانفصال من جانب أحادي دون موافقة الدولة الأم التي ينتزع منها جزءاً من أراضيها، ويعد الأكثر تكراراً، والأكثر إثارة للجدل، والأكثر عرضة للتسبب في أعمال العنف. وتأخذ نظريات الانفصال اتجاهين؛ نظرية الحق التصحيحي، ونظرية الحق الأساسي[14].

أ- نظرية الحق التصحيحي:

يطلق على نظرية الحق التصحيحي نظرية القضية العادلة، أو نظريات الحق في التعويض، وتتضمن أسباب الحق الأحادي وفقاً لهذه النظريات: الانتهاكات واسعة النطاق والمستمرة لحقوق الإنسان الأساسية، والاستيلاء غير العادل على أراضي دولة شرعية؛ حيث الانفصال ببساطة استعادة الأراضي التي تم الاستيلاء عليها بشكل غير مشروع (جمهوريات البلطيق)، وانتهاك الدولة المستمر للاتفاقيات التي تقضي بمنح مجموعة أقلية حكماً ذاتياً محدوداً داخل الدولة أو ربما حتى رفض الدخول في مفاوضات تهدف إلى الاتفاق على نظام الحكم الذاتي دخل الدولة[15].

ب- نظريات الحق الأساسي: يطلق عليها نظريات الاختيار، ولا تشترط هذه النظريات الظلم كشرط ضروري لوجود حق المطالبة أحادي الجانب في الانفصال، ويوجد الحق الأحادي في الانفصال حتى عندما لا تكون المجموعة خاضعة لأي ظلم، وعليه فإن حق الانفصال الأحادي فوق أي حق علاجي. وهناك نوعان من النظريات النسبية لا تشترطان الظلم كشرط ضروري لوجود حق (مطالبة) أحادي الجانب في الانفصال، وهما: النظرية النسبية (القومية في الغالب): جماعات تتميز بحق ادعاء أحادي الجانب في الانفصال (أمة، شعباً متميزاً)، تتمتع الأمم بحق تقرير المصير الذي يتضمن الحق في الانفصال. والنظرية الاستفتائية (الأغلبية): حيث توجد المطالبة الأخلاقية الأحادية الجانب بالانفصال إذا اختارت الأغلبية المقيمة في جزء من الدولة أن يكون لها دولة خاصة، بغض النظر عما إذا كانت لها أي خصائص مشتركة نسبة أو غير ذلك، ولا يلزم أن يكونوا من نفس القومية أو أعضاء في شعب أو ثقافة متميزة، يحتاجون فقط إلى تشكيل مجموعة قادرة على إنشاء حكومة مستقلة ذات قدرة على الوفاء بالوظائف السياسية اللازمة الشرعية[16].

2- عوامل النزعات الانفصالية:

تنشأ النزعات الانفصالية غالبًا نتيجة مجموعة من العوامل الثقافية الاقتصادية والاجتماعية

وشعب حيز التنفيذ: عندما تتم الموافقة على طلب الانفصال بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس التشريعي للأمة أو الجنسية أو الشعب المعني، عندما تنظم الحكومة الاتحادية استفتاءً يجب إجراؤه في غضون ثلاث سنوات من تاريخ تلقيها قرار الانفصال من المجلس المعني، عندما يتم دعم مطلب الانفصال بأغلبية الأصوات في الاستفتاء، Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/7438

[14] Buchanan, Allen and Elizabeth Levinson, "*op. cit*.

[15] *Ibid*.

[16] *Ibid*.

والسياسية التي تتجلى في التفاوت بين المناطق المختلفة داخل الدولة، وقلة فرص المشاركة السياسية لهذه المناطق، أو نتيجة لوجود سياسات تهميش اقتصادية أو ثقافية، وقد يكون الغلبة لعامل من هذه العوامل أو تتظافر مجتمعة في تغذية النزعة الانفصالية التي تتخذها مبررات للمطالبة بالاستقلال[17]:

أ- التعددية الثقافية والأثنية:

يعطي التنوع اللغوي والعرقي مبررات قوية للحركات الانفصالية وتشكيل دول خاص بها في ظل إحساس المناطق المطالبة بالانفصال بأن هويتها الثقافية مهددة. وترتكز معظم الحركات الانفصالية في العالم في مطالبها الاستقلالية على هويات عرقية أو ثقافية، اعتقاداً من أن الشعور بالهوية الثقافية أو العرقية يمكن أن يعزز الدعم الشعبي للانفصال.

ب- العوامل السياسية:

يوفر عدم الاستقرار السياسي وضعف الحكومة المركزية مناخاً ملائماً لنشؤ النزعة الانفصالية وتزايد حدتها، ويساعد الحركات الانفصالية على العمل في سبيل تحقيق مسعاها في الاستقلال، خاصة مع ما يصاحب ذلك من تاريخ طويل من التهميش والاضطهاد والإقصاء للأقليات التي تشعر باختلافها الأثني واللغوي. ويعد تمتع جماعة بالحكم الذاتي عاملاً مساعداً في رغبة الحركات الانفصالية في تطوير استقلالها في شكل دولة، وقد يكون لدى بعض المناطق فترة زمنية قد تطول أو تقصر من تجربة تشكل دولة مستقلة تاريخياً، كما يسهم وجود قيادات طموحة وحركات استقلالية في الدفع بالمطالب الانفصالية إلى الواجهة.

ج - الاستبعاد الاجتماعي:

يعد التمييز في إدارة العلاقة بين الحكومة المركزية والأقليات عاملاً أساسياً يقف وراء إحياء النزعات الانفصالية، كما أن اللجوء إلى استيعاب جماعة ما بالقوة، وعدم المساواة في الحقوق السياسية والتمثيل في مؤسسات الدولة، والإحساس بالتهميش من قبل الحكومة المركزية يمكن أن يزيد من النزعة الانفصالية.

د- العوامل الاقتصادية:

كثير من الحالات الانفصالية في العالم تتسم مناطقها بوفرة الموارد الاقتصادية، وتسهم بنسبة مرتفعة من الناتج القومي الإجمالي للدولة، حيث ينشأ شعور لدى بعض الأقليات أن مواردها الاقتصادية لا توزع بشكل عادل، وتواجه تلك المناطق مشاكل اقتصادية كالبطالة والفقر. وبقدر ما تعد العوامل الاقتصادية دوافع وراء المطالبة بالانفصال، فإن المخاوف من تفاقم المشاكل الاقتصادية الناتجة من الاستقلال تعد عائقاً أمام الاندفاع نحو المطالبة

[17]See: Muro, D. (2023). The Causes of Secession. In The Routledge Handbook of Self-Determination and Secession (pp. 133-145). Routledge.

بالانفصال، إذ تؤدي إلى نزوح الشركات والمستثمرين لتوقعاتهم لحالة من عدم الاستقرار قد تنشأ نتيجة الانفصال.

لذلك فإن الحركات الانفصالية تأخذ العامل الاقتصادي في الحسبان؛ حيث إن المطالبات الانفصالية تكون أكثر احتمالًا في المناطق الأكثر ثراءً من المتوسط، والتي تدعم بقية البلاد، كما أن المناطق التي لديها أقل ما تخسره من الانفصال، والتي يُرجح أن تنجح اقتصاديًا بمفردها، هي الأكثر احتمالًا للتعبير عن ميول انفصالية[18].

3- النزعات الانفصالية في العالم:

كان هناك اتجاه طويل الأمد في الحياة الدولية نحو تقليص عدد الدول بشكل متزايد، وبشكل خاص في الفترة من 1860 إلى 1914، عندما انخفض عدد الدول حول العالم إلى مستويات غير مسبوقة. وترافق ذلك مع نشوء الوحدة القومية واستحواذ الإمبراطوريات الأوروبية على أراضي خارج حدودها، وإذ كانت الحركات الانفصالية نادرة نسبيًا في القرن التاسع عشر، فإنها شهدت ارتفاعاً ملحوظاً بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة مجموعة من العوامل الأمنية والإيديولوجية والاقتصادية، وتطور الاقتصاد العالمي الليبرالي والنمو المرتبط به، ونشوء المنظمات التجارة الإقليمية التي أسهمت في تقليل الحاجة إلى امتلاك وحدات اقتصادية كبيرة في عصر العولمة المتزايدة، مما يمكن الدول الصغيرة من البقاء على قيد الحياة من خلال الاتصال بالاقتصاد العالمي لتأمين رأس المال والموارد والاستفادة من ميزتها النسبية. وبشكل جماعي، قللت هذه العوامل بشكل كبير من الضغوط التي تدفع الدول إلى التوسع، كما أن انتشار الدول ذات السيادة أصبح سمة مميزة لعصر ما بعد الحرب العالمية الثانية. كل ذلك أدى إلى نشوء مائة وواحد وثلاثين دولة منذ عام 1945، وهو ما يمثل زيادة قدرها ثلاثة أضعاف في سبعين عامًا. وفي هذا المناخ فإنه منذ عام 2011، كان هناك 55 حركة انفصالية في جميع أنحاء العالم، وهو ما يراه البعض بأنه عصر الانفصال[19].

ولقد وفر ترسيخ مبدأ تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة للقوميات السند القانوني لمتابعة قدر أكبر من السيطرة على مصائرها السياسية، وهو ما يعد أحد الأسباب الرئيسة للنمو الهائل في الحركات الانفصالية التي تسعى رسميًا إلى الاستقلال السيادي. وتنقسم الحركات الاستقلالية خلال الفترة 1816 – 2011 إلى حالات استعمارية وغير استعمارية، وبلغت في المتوسط، 52 حركة استقلالية سنويًا خلال فترة ما بعد عام 1945[20].

[18] Madiès, T., Rota-Grasiozi, G., Tranchant, J. P., & Trépier, C. (2018). The economics of secession a review of legal, theoretical, and empirical aspects. Swiss journal of economics and statistics, 154, p. 15.

[19] Griffiths, R. (2016). The state of secession in International Politics. E-International Relations, 23, p. 1.

[20] *Ibid*, p. 1.

وتحتوي كل الدول الأوروبية البالغ عددها 42 دولة على أقليات عرقية قائمة على الأراضي والتي كانت أو لا تزال، أو قد تكون منخرطة في حركات وأحزاب سياسية انفصالية، تتراوح مطالبها بين الحكم الذاتي إلى الانفصال؛ بعضها حركات الاستقلال الديمقراطي غير العنيفة التي تهدف إلى تحقيق قدر من الحكم الذاتي، وزيادة أو تعزيز الحكم الذاتي القائم، وإلى الرضا النسبي بالحكم الذاتي القائم، وبعضها الآخر حركات الانفصال المسلح الذي يؤدي إلى حرب، وتواجه بالقمع من قبل الحكومات الوطنية/ المركزية[21].

وأيا كان بواعث النزعات الانفصالية، فإنها تتشكل من خلال ثلاثة عوامل متفاعلة: مصالح الدول، والاعتراف الدولي بالنظام، واستراتيجيات الحركات الانفصالية. فالدول ذات السيادة هي التي تحدد، في الغالب الحركات الانفصالية التي يتم الاعتراف بها كدول مستقلة[22].

ثانياً: محاولات انفصالية عن طريق التفاوض:

تتبنى الحركات الانفصالية في كل من إسكتلندا ومقاطعة كيبيك الكندية أسلوب المفاوضات مع الحكومات المركزية، وصولاً لإجراء استفتاء شعبي عبر الآلية الديمقراطية وبموافقة الحكومة المركزية والبرلمان.

2- إسكتلندا:

كانت إسكتلندا مملكة مستقلة خلال العصور الوسطى، وخاضت حروبًا للحفاظ على استقلالها عن مملكة إنجلترا. قبل أن تتحد المملكتان في اتحاد شخصي في عام 1603 عندما أصبح الملك الإسكتلندي جيمس السادس ملك إنجلترا، ثم اتحدت المملكتان في مملكة واحدة تسمى بريطانيا العظمى في عام 1707. وقد بدأت مطالب الإسكتلنديين في القرن التاسع عشر بالحكم الذاتي داخل المملكة المتحدة[23].

وتم إجراء استفتاءين على اللامركزية في عامي 1979 و1997، مع إنشاء برلمان إسكتلندي مفوض في 1 يوليو 1999. وعندما أصبح الحزب الوطني الإسكتلندي المؤيد للاستقلال وهو الحزب الحاكم في إسكتلندا لأول مرة في عام 2007، وفاز بأغلبية مقاعد البرلمان الإسكتلندي أسفر عن ذلك اتفاق بين الحكومتين الإسكتلندية والبريطانية لعقد استفتاء استقلال إسكتلندا عام 2014[24].

ولطبيعة الدستور البريطاني غير المكتوب، فإن أي ترتيبات مؤسسية حول تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية وأي من القوميات التي تنتمي لها، يتم عبر إصدار قوانين من برلمان المملكة المتحدة، يمكن التراجع عنها من الناحية النظرية، وبالتالي فإن تلبية أي مطالب تعكس النزعات الانفصالية تمر عبر البرلمان كأعلى سلطة في الدولة. وقد حصلت

[21] Anderson, A. B. (2018). Overview: The diversity and complexity of separatist movements in Europe. JEMIE, 17, 4, p.4-34.

[22] Griffiths, R. (2016). The state of secession in International Politics. E-International Relations, 23, p.1.

[23] "Scottish independence", Wikipedia, 23/12/2024, https://en.wikipedia.org/wiki/Scottish_independene

[24] *Ibid*.

إسكتلندا على تفويض ببعض صلاحيات الحكم الذاتي مقارب لوضع مكونات الدولة الفيدرالية، وهو عامل يعزز رغبة الإسكتلنديين المستمرة في تحقيق الاستقلال عبر استفتاء شعبي.

ولقد أجري استفتاء الاستقلال الإسكتلندي في 18 سبتمبر 2014، وبلغت نسبة المشاركة 85%، صوت 55% بـ"لا" على السؤال "هل ينبغي لإسكتلندا أن تكون دولة مستقلة؟". وقد وفرت النتيجة شيئًا لكلا الجانبين. فمن ناحية، فإن التصويت بـ "لا" بتلك النسبة تحسم الأمر لجيل كامل، ومن ناحية أخرى، فإن التصويت بـ"نعم" بنسبة 45% عزز الأمل لدى الانفصاليين بإمكانية إجراء استفتاء آخر في المستقبل[25]، إذ لم تثنيهم هذه النتيجة عن الاتجاه لإجراء استفتاء آخر بعد تفويض البرلمان الأسكتلندي لرئيسة الوزراء بإجراء استفتاء وهو ما رفضته الحكومة البريطانية، حيث تجددت المطالبة بالاستقلال في العام 2016 مع بداية توجه حكومة المملكة المتحدة للانسحاب من الاتحاد الأوروبي، إذ يرى دعاة الاستقلال أن تصويت الأغلبية في العام 2014 على البقاء في المملكة المتحدة كان من أجل البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي الذي كان عاملاً رئيساً في ازدهار الاقتصاد الأسكتلندي، حيث صوت 62% من الأسكتلنديين على البقاء ضمن الاتحاد الأوروبي؛ حيث يرون أن مصالحهم الاقتصادية تضررت، وبالتالي فإن استمرار نجاحهم الاقتصادي مرهون في إقامة العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوربي بعد نيل استقلالهم عن المملكة المتحدة.

وبين إصرار الحزب الوطني الأسكتلندي على إجراء استفتاء ثان على الاستقلال وبين موقف البرلمان البريطاني الرافض لإجراء استفتاء، وتم عرض دعاوي الطرفين أمام المحكمة العليا التي أصدرت في العام 2022 قرارها بالإجماع على عدم أحقية إجراء استفتاء على الاستقلال دون موافقة مجلس العموم، وأن ذلك ليس من صلاحية البرلمان الأسكتلندي، وعلى الرغم من موافقة رئيسة الوزراء الأسكتلندية على القرار، فإنها أكدت على مواصلة السعي لنيل الاستقلال والالتزام بالمسار الديمقراطي.

وتستند الحكومة البريطانية في مواجهة النزعة الانفصالية في إسكتلندا إلى أن صلاحيات البرلمان الإسكتلندي مستمدة من تفويض من البرلمان البريطاني، وترفض الحكومة البريطانية أي استفتاء من جانب واحد استنادا لاعتبارات قانونية، كما تعمل على تأجيل طرح مواضيع الاستفتاء إلى وقت لاحق مع ظهور جيل جديد، إلا أنها تجد نفسها في وضع حرج بعد خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي يرى فيه الإسكتلنديون سبباً لبقائهم في المملكة المتحدة[26].

ومع ذلك فإن تحقق انفصال إسكتلندا يعتمد على مدى تعالي الأصوات المطالبة بالاستقلال خاصة الحزب الوطني الإسكتلندي التي تظهر قبل الحملات الانتخابية وعند تحقيقه لأغلبية في البرلمان الإسكتلندي، فضلاً عن قناعة أغلبية الإسكتلنديين بجدوى الانفصال، وتعكس استطلاعات الرأي ذلك، فعلى الرغم من أن الدعم للاستقلال قد تراوح بين المد

[25] Cairney, P. (2015). The Scottish independence referendum: what are the implications of a No Vote?. *Political Quarterly*, *86*(2), p. 186-191.

[26] Torrance, D. (2023). *Scottish independence referendum: Legal issues*. House of Commons Library, p. 44-46.

والجزر على مدى عقد من الزمان، فإن الجانب المؤيد للاتحاد احتفظ عموما بالصدارة التي حققها في عام 2014، ولم يتقدم الجانب المؤيد للاستقلال إلا في مناسبتين فقط، فقد وصل الدعم للاستقلال بـ "نعم" إلى ذروته عند 53% مرتين، أولاً في أغسطس 2020 ومرة أخرى في ديسمبر 2022، مع تسجيل أدنى مستوياته عند 43% ثلاث مرات بين مارس 2017 ويناير 2018[27].

وفي السياق نفسه تراجع عدد مقاعد الحزب الوطني الإسكتلندي في البرلمان البريطاني بمقدار 39 مقعداً، حيث بلغ نصيبه 9 مقاعد في انتخابات العام 2024[28]، مقارنة بانتخابات العام 2019 التي حصل فيها على 48 مقعداً. وفي انتخابات البرلمان الإسكتلندي فشل الحزب الوطني الإسكتلندي في تحقيق الأغلبية في البرلمان حيث فاز بـ 63 مقعدًا من أصل 129 مقعدًا بانخفاض ستة مقاعد مقارنة بعام 2011[29]. وفي انتخابات العام 2021 حصل 63 مقعداً[30]، أي ما نسبته 48,8% من مقاعد البرلمان، الأمر الذي يعني تراجع الأصوات المتعالية المطالبة بالانفصال، وترحيل قضية استقلال إسكتلندا إلى مدى بعيد.

وفي المحصلة تتسم النزعة الانفصالية الإسكتلندية بإصرار الحزب الوطني الإسكتلندي المهيمن على السياسة الإسكتلندية على إجراء استفتاء يحقق الاستقلال رغم العوائق التشريعية وممانعة الحكومة البريطانية، واستطلاعات الرأي العام الإسكتلندي المتذبذب الذي يفضل جزء كبير منه الحصول على تفويض أكبر من السلطات والصلاحيات بدلاً من الاستقلال الكامل. ومع ذلك فإن النزعة الاستقلالية لا تزال في مرحلة تطور وهو ما يجعل من عملية إجراء استفتاء قضية حية. وبقدر ما توفره الآلية الديمقراطية من مجال لوضع قضية الانفصال للنقاش، فإنها بالقدر نفسه تتيح للتيارات السياسية غير المؤيدة للانفصال التعبير عن نفسها.

وإجمالاً، تتمثل دوافع النزعة الانفصالية في إسكتلندا في الشعور بالتميز دون استنادها إلى مظالم أو انتهاك لحقوق الإنسان، يمنح النزعة الانفصالية سنداً قوياً لتحقيق طموحها في الاستقلال، وهو ما يميز الحالة الإسكتلندية عن غيرها من النزعات الانفصالية، ويتحجج الانفصاليون بحرصهم على البقاء في إطار الاتحاد الأوروبي الذي يعد متعذراً في ظل بقاء إسكتلندا ضمن المملكة المتحدة. ويظل تحقق مطالب الانفصاليين بالاستقلال مرهونا بتزايد حظوظهم في البرلمان الإسكتلندي، وقدرتهم على إقناع البرلمان البريطاني بالموافقة على إجراء استفتاء آخر، وهو أمر يبدو بعيد المنال في الأجل المتوسط.

[27] "Scottish independence: 10 years on", YouGove, 11/1/2025, https://yougov.co.uk/politics/articles/50536-scottish-independence-10-years-on

[28] " Scotland Election 2024 Results", BBC, 11/2/2025, https://2u.pw/MhMxSVXh

[29] "Results and turnout at the 2016 Scottish Parliament election", The Electoral Commission, 11/2/2025, https://2u.pw/MPdVDiXu

[30] " 2021 Scottish Parliament election", Wekepedia, 11/1/2025, https://en.wikipedia.org/wiki/2021_Scottish_Parliament_election

2- مقاطعة كيبيك الكندية:

تحتل مقاطعة كيبيك 15,5% من مساحة كندا، و21% من سكانها[31]، ويتحدث أغلبية سكانها اللغة الفرنسية، ويشعرون بتميزهم الثقافي واللغوي، وللمعطيات تلك، ولكون كندا دولة فيدرالية فقد خص الدستور الكندي المقاطعة بتمثيل واسع في المؤسسات المركزية ومنح سلطاتها اختصاصات أكبر من غيرها من المقاطعات الكندية. ومع ذلك فإن الثلاثة الأحزاب السياسية في المقاطعة تحاول الحصول على الاعتراف بالشعب الكيبيكي كأمة، وتتراوح تنويعات أهداف النزعة الانفصالية بين الحصول على صلاحيات تشريعية كاملة ضمن كندا، أو الانفصال وتشكيل دولة مستقلة.

وظهرت الحركة الانفصالية كقوة سياسية في كيبيك في أواخر الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، وتمثل ذلك في التجمع اليساري من أجل الاستقلال الوطني (RIN)، وبدأت الحركة الوطنية المستقلة كحركة مواطنين في العاشر من سبتمبر 1960، قبل أن تتحول إلى حزب سياسي في مارس/ آذار 1963. وشاركت لأول مرة في الانتخابات عام 1966، وحصدت مع جماعات انفصالية أخرى أكثر من 9% من أصوات الناخبين في كيبيك. ورافق ذلك نشوء حركات متطرفة عنيفة تطالب بالاستقلال، وأبرزها جبهة تحرير كيبيك (FLQ). وفي أواخر ستينيات وسبعينيات القرن الماضي ازداد الدعم الشعبي للانفصال في كيبيك وللمنظمات التي تمثله في المقاطعة، وخاصة بعد تشكيل حزب كيبيك في عام 1968 الذي تشكل من اندماج ثلاث حركات استقلالية، وتمكن من حشد معظم الجماعات السياسية القومية في المقاطعة لبرنامجه للاستقلال السياسي المقترن بالارتباط الاقتصادي "السيادة–الارتباط" مع كندا، وتمكن في 15 نوفمبر 1976 من الوصول إلى السلطة بعد أن حصل على نسبة 41 في المائة من الأصوات الشعبية و71 مقعدًا[32].

وبالرغم من ذلك، فإن طلب حكومة كيبيك في مايو 1980 تفويضها للتفاوض على السيادة–الارتباط مع بقية كندا قد قوبل برفض ما نسبته 60% من الناخبين في كيبيك، وقد أعيد انتخاب حزب كيبيك في عام 1981 على أساس برنامج تضمن وعداً بتأجيل مسألة الاستقلال، وفي عام 1985، بدأ الدعم الشعبي لحكومة الحزب الكيبيكي يتضاءل داخل المقاطعة، ظهر ذلك في هزيمته في الانتخابات الإقليمية عام 1985، وظل الدعم للاستقلال السياسي الكامل عند حوالي 40%. وفي أواخر ثمانينيات القرن العشرين تعهد الحزب في برنامجه بإعلان استقلال كيبيك بعد تصويت الأغلبية في الاستفتاء على السيادة. وفي عام 1990 زاد الدعم لخيار السيادة بشكل كبير إلى حوالي 65%، وفي عام 1991، أسس أعضاء حركة استقلال كيبيك حزباً سياسياً انفصالياً على المستوى الفيدرالي، وهو كتلة كيبيك، وتمكن الحزب في العام 1993 من الفوز بنحو 50% من أصوات كيبيك و52 مقعداً في الانتخابات الفيدرالية، وفي العام 1994 تراجع إلى مستواه السابق عند حوالي 40% بعد فوز حزب كيبيك PQ بفارق ضئيل في الانتخابات الإقليمية عام 1994. وأصبح

[31] "Quebec", The Canadian Encyclopedia, 14/12/2024, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/quebec

[32] "Separatism in Canada", The Canadian Encyclopedia, 23/12/2024, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/separatism

حزب المعارضة الرسمي في أوتاوا. وكان هدفه الأساسي هو تعزيز القضية الانفصالية في السياسة الوطنية[33].

وأسفر تزايد النزعة الانفصالية عن إجراء استفتاءين لاستقلال المقاطعة في العامين 1980 و1995، نتج عنهما غلبة الجانب المؤيد البقاء في ظل دول كندا. ورغم خيبة الانفصاليين بتحقيق النسبة المطلوبة، فإنه تزايد مع ارتفاع نسبة المؤيدين للانفصال في الاستفتاء الأخير منحهم الأمل بتحقيق غايتهم بأن يكون لهم دولة مستقلة، وهو ما يبينه الجدول (1).

الجدول رقم (1) مقارنة استفتاءات الاستقلال في مقاطعة كيبيك الكندية

العام / التصويت	1980	1995
نعم	40,5	49,42
لا	59,5	50,58
نسبة المشاركة	84,3	93,52

Smith, B. (2013). The Quebec Referendums. Economic Indicators, 2, 13, pp. 8, 22.

يستنتج من الجدول (1) ارتفاع نسبة المشاركة في الاستفتاء الثاني مقارنة بالاستفتاء الأول بزيادة بلغت 9%، كما أن نسبة من أيدوا استقلال مقاطعة كيبيك سجلت ارتفاعاً مقدارها 8,9% في الاستفتاء الثاني مقارنة بالاستفتاء الأول.

وفي مقابل تزايد النزعة الانفصالية في إقليم كيبيك فإن الحكومة الكندية لا تجد سوى ترك الأمر للتغيرات السياسية وإرادة الكيبيكيين في تقرير مصيرهم مع التلويح بأن سكان المقاطعة سيكونون في وضع أفضل اقتصاديا بالبقاء داخل كندا، وهو ما كان له تأثير على العديد من الكيبيكيين بالحجة الاقتصادية بدلاً من الحجة الثقافية[34].

ومن جانب آخر، فإن المواقف الدولية لا تظهر كثيراً في قضية استقلال مقاطعة كيبيك، وربما ذلك يعود إلى أن النزعة الانفصالية في المقاطعة تتم بالتراضي وبالطرق الديمقراطية، وأبرز دلالة على ذلك موقف فرنسا المعنية باستقلال كيبيك، إذ اعتبر البعض أن تصريح الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي يعد تراجعاً عن مواقف رسمية سابقة، فقد صدر عنه أن فرنسا دولة تسعى للتوحيد ونشر السلام، وأنه إذا كان هناك شخص يقول إن العالم بحاجة لمزيد من الانقسام فأنا لا أرى العالم بنفس الطريقة. وقد قورن موقفه بالدعم الضمني في أكثر الأحيان الذي كان يبديه بعض أسلافه لانفصال المقاطعة الكندية، ومنهم الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديجول الذي أغضب الحكومة الكندية عندما هتف "تحيا كيبيك .. تحيا كيبيك حرة" عند زيارته للمقاطعة في عام 1967. وإذا كانت مواقف القادة الفرنسيين تتسم بعدم التدخل وعدم الاكتراث تجاه مستقبل كيبيك، مما يوحي بأن فرنسا لن تساهم في تعزيز استقلال كيبيك، لكن ذلك لا يعني أنها لن ترحب بالانفصال في حال حدوثه[35].

[33] "Separatism in Canada", The Canadian Encyclopedia, 23/12/2024, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/separatism

[34] "انفصال مقاطعة كيبيك عن كندا، هل لدى الحكومة ما تقدمه لتجنب ذلك"، شوهد في 2025/2/6، CANADA NEWS 24K، https://2u.pw/qnCMhjLR

[35] "ساركوزي يتخلى عن دعم انفصال إقليم كيبيك عن كندا"، رويترز، 2025/1/11، https://www.reuters.com/article/world/--idUSCAE49H057/

ورغم أن قضية انفصال إقليم كيبيك عن كندا تمتد لعقود من الزمن، ويستند الانفصاليون إلى أن كيبيك تتمتع بتاريخ وثقافة ولغة مختلفة عن بقية المقاطعات في كندا، فإن قضية الانفصال يخضع لتقلبات الواقع؛ إذ تكون في أقوى حالاتها عندما يكون الرضا الاقتصادي أو السياسي عن الحكومة المركزية، وتكون في أضعف حالاتها عندما يغلب التوجه السياسي في المقاطعة لصالح الفيدرالية والبقاء ضمن كندا.

كما أن أي خطوة نحو الانفصال تتطلب مفاوضات معقدة حول قضايا التجارة والدفاع والعملة. وكون المقاطعة مندمجة بشكل كبير في اقتصاد كندا فإن الانفصال له تداعيات سلبية على اقتصاد المقاطعة، وهو أمر يدركه الانفصاليون الذين يميلون إلى الإبقاء على علاقات اقتصادية مع كندا في حال تحقق الاستقلال تحت عنوان الاستقلال–الارتباط، كما أن الفئات الشابة في المقاطعة يغلبون قضايا أخرى كالقضية الاقتصادية على قضية السيادة والانفصال، كل ذلك يجعل انفصال المقاطعة أمراً غير متحقق في المدى القريب، ويؤيد هذا الاستنتاج مرور ثلاثة عقود منذ آخر استفتاء.

ثالثاً: محاولات انفصالية أحادية الجانب عن طريق الاستفتاء:

من إحدى صور المحاولات الانفصالية اتجاه جماعات تتميز بثقافة ولغة مختلفة عن الدولة التي تنتمي لها، وعانت في مراحل تاريخية الظلم والتهميش والقمع في ظل أنظمة دكتاتورية، وأدت التطورات السياسية في بعض الدول إلى حصول هذه الجماعات على حكم ذاتي واسع الصلاحيات لم يحل دون استمرار النزعات الانفصالية، وتعد الحركتان الانفصاليتان في كردستان العراق وإقليم كتالونيا أبرز مثالين على ذلك.

1- إقليم كردستان العراق:

يرى البعض أن إقليم كردستان يمثل نموذجا لتعامل النخب العربية مع أقلياتها من منطلق الاستيعاب بالقوة، وأنه رغم ما يمثله اعتراف الدستور العراقي واتفاق الحكم الذاتي بالقومية الكردية، فإن الأكراد عانوا من التمييز ضدهم على مستويين: أولهما: على مستوى النظام ككل حيث ظلوا يمثلون بما هو دون نسبتهم إلى إجمالي السكان في الحكومات العراقية المتعاقبة. أما ثانيهما: فهو مستوى إقليم كردستان نفسه، فقد أفرغ اتفاق الحكم الذاتي في عام 1970 من مضمونه الحقيقي، فلم يتمتع الإقليم بميزانية مستقلة، بل فُرضت قيود على ممارسة جهازيه التنفيذي والتشريعي لصلاحياتهما من قبل السلطة المركزية، وهو المدخل الذي انطلقت منه الحركات الكردية الاستقلالية منذ عشرينيات القرن الماضي وحتى العام 1991، وهي الحركات التي قمعها النظام بعنف[36].

وعقب سقوط النظام العراقي في العام 2003 جرى صياغة دستور جديد في العام 2005 قضى بتحويل العراق إلى دولة فيدرالية وأصبح إقليم كردستان العراق يتمتع بكافة الاختصاصات التي تتمتع بها الوحدات المحلية في الدول الفيدرالية. وقد نصت المادة

[36] علي الدين هلال ونيفين مسعود، **النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير**، ط2 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 211 و212.

(١١٧) منه على "يقر هذا الدستور عند نفاذه، إقليم كردستان وسلطاته القائمة إقليما اتحادياً"، ونصت المادة الرابعة على "اللغة العربية واللغة الكردية هما اللغتان الرسميتان للعراق". ونصت المادة (١٠٩) "تحافظ السلطات الاتحادية على وحدة العراق وسلامته واستقلاله وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي"[37].

وأفضت التوافقات السياسية إلى أن يشغل الكردستانيون في الحكومة الاتحادية منصب رئيس الجمهورية، ونائب رئيس مجلس النواب العراقي، ونائب رئيس الوزراء، ولدى الكرد أربعة وزراء ووكيلين في وزارتي النفط والمالية و63 نائبا في مجلس النواب والعشرات من رؤساء الهيئات والمدراء العامين والمستشارين [38]. وبالرغم من أن هذه الامتيازات الممنوحة للإقليم تفوق ما تتمتع به الأقليات في الدول الفيدرالية، فإن ذلك لم يخفف من شدة النزعة الانفصالية في الإقليم.

وتتسم النزعة الانفصالية في إقليم كردستان بتوافق الأحزاب السياسية فيها رغم اختلافها الأيديولوجي على ضرورة تأسيس دولة مستقلة لأكراد العراق[39]، خاصة الحزبان الرئيسان في كردستان اللذان حصلا على ما يزيد عن 78.43% من أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية في الإقليم 2024؛ 48% الحزب الديمقراطي و30% الاتحاد الوطني، بواقع 39 و23 مقعدا على التوالي، من عدد مقاعد البرلمان الكردستاني البالغ 66 مقعداً[40].

ولم تكتف هذه الأحزاب بالخصوصية والصلاحيات التي منحت للإقليم في الدستور العراقي الاتحادي بل ظلت تعمل على تحقيق طموحها بإجراء استفتاء لاستقلال الإقليم. وقد مثل انشغال الحكومة المركزية في مواجهة تداعيات النظام البعثي والتدخلات الإقليمية وتنظيم القاعدة حتى نشوء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" في العام 2017 فرصة للحزب الوطني الكردستاني الحاكم في الإقليم للترتيب لتحقيق حلمه بالانفصال عن الحكومة المركزية، وعقد استفتاء من جانب واحد في 25 سبتمبر 2017، وكان سؤال الاستفتاء: هل تريد أن يصبح إقليم كردستان والمناطق الكردستانية خارج الإقليم دولة مستقلة؟ وقد انتهت نتيجته الاستفتاء

[37] "الدستور العراقي"، مجلس النواب العراقي، شوهد في 2024/12/20، في: https://2u.pw/R9F9Q

[38] "المناصب العليا التي يسيطر عليها الكورد في بغداد"، الصندوق الوطني الأميركي للديمقراطية"، 2025/1/5، https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=13724

[39] الحزب الديمقراطي الكردستاني: تأسس عام 1946 ويتزعمه اليوم مسعود البارزاني ابن مؤسس الحزب الملا مصطفى البارزاني. تغلب عليه النزعة القومية، ويعتمد إلى حد كبير على العشيرة البارزانية، ويكثر أتباعه في منطقة أربيل ودهوك في النصف الشمالي من كردستان العراق. قاد الحركات المسلحة ضد السلطات المركزية في بغداد منذ تأسيسه، وهو لا يخفي رغبته في تأسيس دولة كردية في نهاية المطاف لكنه يقبل حاليا بالبقاء ضمن عراق فيدرالي تكون فيه كردستان إقليما شبه مستقل بصلاحيات واسعة، وللحزب علاقات جيدة مع تركيا والولايات المتحدة والدول الغربية إلا أن علاقاته مع إيران ليست على ما يرام غالبا، والاتحاد الوطني الكردستاني الوطني الكردستاني، أسسه جلال الطالباني عام 1975 إثر انشقاقه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني. ويتبنى اتجاهات قومية كردية، وينتشر الحزب في معقله بالسليمانية على الحدود مع إيران التي يحتفظ بعلاقة جيدة معها، ويتبنى مواقف مماثلة للحزب الديمقراطي الكردستاني فيما يتعلق بالعلاقة مع حكومة بغداد المركزية، رغم أنه دخل في صراع طويل مع هذا الحزب اتخذ أحيانا شكل المعارك العنيفة لكن الحزبين اتفقا على توحيد الإدارة المحلية في كردستان العراق، "الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، الجزيرة نت، 2025/1/8، https://2u.pw/gWplJ2pr

[40] "انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق 2024، ويكيبيديا، 2025/2/6، https://2u.pw/eJcKlc1P

بتصويت ما نسبته 92,3% لصالح الاستقلال، وبنسبة مشاركة بلغت 72%[41].

وقد جاء قرار الاستفتاء في سياق انقسام حاد بين الأحزاب الكردستانية[42]؛ حيث إن حزب الاتحاد الوطني الكردستاني وحركة التغيير – أكبر كتلتين بعد الحزب الديمقراطي الكردستاني– والجماعة الإسلامية أعلنت معارضتها الخطوة، وتركت لأنصارها حرية المقاطعة أو التصويت، وهو ما اعتبره البعض أحد عوامل فشل الانفصال[43]، كما لقي قرار إقليم كردستان العراق إجراء الاستفتاء رفض البرلمان العراقي بغالبية أعضائه وانسحاب الكتلة الكردستانية، وقرر تفويض رئيس الوزراء العراقي كل الصلاحيات لمنع إجراء الاستفتاء. وفي إثر الاستفتاء اعتبرت الحكومة المركزية الاستفتاء غير دستوري وخطوة أحادية، واتخذت إجراءات صارمة؛ حيث فرضت حضراً جوياً على الإقليم وتوقيف كل الرحلات الطيران من وإلى الإقليم، وشنت قواتها هجوما على المناطق المتنازع عليها مع الإقليم بناء على تفويض البرلمان العراقي"[44].

وكانت المحكمة العليا الاتحادية قد أصدرت حكمها حول قرار الاستفتاء، واعتبرته متعارضاً مع أحكام المادة (1) من الدستور العراقي التي تنص على "جمهورية العراق دولة اتحادية واحدة مستقلة ذات سيادة ... وهذا الدستور ضامن لوحدة العراق"، وخلصت إلى أن الدستور لا يجيز انفصال أي جزء من مكوناته الاتحادية بحسب المادة 116 منه وألزمت المادة 109 السلطات الثلاث بالمحافظة على وحدة العراق وسلامته وسيادته ونظامه الديمقراطي الاتحادي، واعتبرت أن الاستفتاء الذي أجري لا سند له من الدستور ومخالف لأحكامه، وبالتالي قررت المحكمة بعدم دستورية الاستفتاء وطالبت بإلغاء أثاره والنتائج كافة المترتبة عليه[45].

واعتقدت حكومة كردستان بإصرارها على إجراء الاستفتاء بإمكانية تحقيق استقلال الإقليم في ظل ما تسوقه من دور لها في محاربة القاعدة، وأن ذلك سيمنحها دعماً دولياً في تحقيق الاستقلال وقيام الدولة الكردستانية في شمال العراق، فقد كانت موقف كل من الحكومة العراقية والمواقف الإقليمية المتمثلة في دولتي إيران وتركيا رافض بشكل مسبق، وتأكيدهما على وحدة العراق، خشية من نقل العدوى إلى المناطق الكردية في بلديهما خاصة تركيا التي أبدت عدم اعترافها بالاستفتاء واعتبرت نتيجته باطلة، وكان لحكومتها موقف مشترك مع الحكومة العراقية قبل إجراء الاستفتاء، إذ اتخذت عددا من الإجراءات التصعيدية، في مقدمتها التهديد بقطع العلاقات الاقتصادية مع الإقليم كونها المنفذ الوحيد لتصدير نفط كردستان، والشريك التجاري الأكبر للإقليم، وهو ما يمثل خنق كردستان اقتصاديا[46].

[41] "2017 Kurdistan Region independence referendum", 8/1/2025, https://en.wikipedia.org/wiki/2017_Kurdistan_Region_independence_referendum

[42] أنظر: حارث حسن، "أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات"، مركز الجزيرة للدراسات، 24 سبتمبر/ أيلول، شهد في 2025/3/19، في: https://2u.pw/MwEhvtfcg

[43] محمد أحمد القطاطشة، "النزعات الانفصالية: كردستان العراق نموذجاً"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد (11)، ع (3)، 2019، 71.

[44] " استفتاء إقليم كردستان: تفاصيل وتطورات"، الجزيرة نت، شوهد في 2025/3/21، في: https://2u.pw/vxLcr0Dq

[45] الجمهورية العراقية، المحكمة الاتحادية العليا، القرار 89، 91، 92، 93، 2017/11/20، https://www.iraqfsc.iq/krarid/89_fed_2017.pdf

[46] "معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق"، السياسة الدولية، 2017/9/28، شوهد في 2025/2/6، في: https://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx

وعبرت كل من بريطانيا وفرنسا، عن مواقف رافضة لإجراء لاستفتاء، وتم طرح مبادرة في 14 سبتمبر 2017 لتأجيل الاستفتاء، والشروع بمفاوضات مع الحكومة العراقية، تحت إشراف المنظمة الدولية، وجاء موقف أمريكا الرافض لإجراء الاستفتاء، كونه يمثل تهديدا للاستقرار وللإنجازات التي تم تحقيقها في الحرب ضد تنظيم "داعش"، وكونه أجري في المناطق المتنازع عليها، وصاحب ذلك تهديد بقطع المساعدات العسكرية للإقليم، في حالة الإصرار على المضي بفكرة الانفصال[47].

وجاء موقف مجلس الأمن الدولي متسقاً مع موقف أمريكا، إذ أصدر بيانا قبل أسبوع من الاستفتاء أعرب عن قلقه من أن تلك الخطوة تأتي في الوقت الذي تستمر فيه العمليات ضد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش" والتي لعبت فيه القوات الكردية دوراً حاسماً، وأعرب أعضاؤه عن احترامهم المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه ووحدته[48].

ورغم شدة النزعة الانفصالية في إقليم كردستان، فإنها تواجه عوائق دستورية تعيق الانفصال، ومعارضة شديدة من دولتين إقليميتين هما إيران وتركيا اللتان تخشيان من انتقال العدوى إلى أراضيها حيث توجد أقليات كردية، وعواقب اقتصادية تتخذها الحكومة المركزية وتركيا التي تمثل منفذا لتصدير النفط من إقليم كردستان. وعلى المدى البعيد تظل النزعة الانفصالية في الإقليم إحدى الأمنيات أكثر من كونها قضية سياسية قابلة للتحقق، خاصة مع رغبة بعض الأكراد في الحفاظ على استقلالهم الذي منحه لهم الدستور العراقي في ظل دولة اتحادية بعد أن تجاوزوا المظالم التي عانوا منها في السابق، فضلاً عما انتزعوه بكفاحهم من صلاحيات الحكم الذاتي كإقليم وحيد في دولة العراق الاتحادية، لم يحققها أشقاؤهم الأكراد في كل من تركيا وإيران.

2- إقليم كتالونيا:

تعود البدايات الأولى للنزعة الانفصالية في إقليم كتالونيا إلى منتصف القرن التاسع عشر تأثراً بالحركات الإقليمية والقومية الأوروبية، وقد كان أول حزب دولة كاتا أول حزب استقلالي في العام 1022، وفي العام 1931 أعلنت أحزاب اليسار الجمهوري جمهورية كتالونيا، انتهى الأمر بقبولها الحكم الذاتي في إطار الدولة الإسبانية بعد مفاوضات مع قادة الحكومة المركزية، وهو الحكم الذي تم إلغاؤه من قبل الجنرال فرانكو عام 1938 الذي بعد وفاته عام 1975 عملت الأحزاب الكتالونية على استعادة الحكم الذاتي بدلاً من الاستقلال، ثم عادت النزعة الاستقلالية عام 2009 وظهر ذلك في تحدي الانفصاليين في كتالونيا النظام الأساسي للحكم الذاتي من خلال عقد استفتاءات رمزية حول الاستقلال في البلديات الكتالونية بين عامي 2009 و 2011، وتصاعدت النزعة الانفصالية في إثر انتخابات 2012 التي أسفرت عن أغلبية مؤيدة للاستقلال في البرلمان الكتالوني، وعقدت الحكومة الجديدة استفتاء ملزما لتقرير المصير في العام 2014 وكانت نتيجته لصالح الاستقلال في ظل نسبة مشاركة منخفضة بسب مقاطعة الناخبين المناهضين للاستقلال. وبعد انتخابات 2015 تم الدعوة إلى استفتاء جديد ملزم

[47] المرجع نفسه.

[48] "Security Council, Security Council Press Statement on Iraq", un.org, 21 September 2017", http://www.un.org/press/en/2017/sc13002.doc.htm

اعتبرته الحكومة الإسبانية والمحكمة الدستورية غير قانوني لافتقار الحكومة الكتالونية إلى الولاية القانونية لتنظيم الاستفتاء[49].

ولم يحل ذلك دون إقرار كل من الحكومة والبرلمان الكتالوني في 9 يونيو 2017 بأن يكون موعد الاستفتاء يوم 1 أكتوبر 2017 على السؤال: هل تريد كتالونيا أن تكون دولة مستقلة في شكل جمهورية؟، وكان رد المحكمة الدستورية في أن الاستفتاء غير قانوني، وأن قانون الاستفتاء الذي أصدره البرلمان الكتالوني ملغي. وأمام إصرار رئيس إقليم كتالونيا عزمه إجراء الاقتراع في موعده، أصدرت المحكمة في 12 سبتمبر حكمها النهائي على عدم شرعية الاستفتاء كونه يتعارض مع دستور الدولة، وفي إثر ذلك أمر المدعي العام في المحكمة العليا بكتالونيا الحرس المدني، الشرطة الكتالونية، والهيئة الوطنية للشرطة ومختلف قوات الشرطة البلدية باقتحام مكاتب الاقتراع الانتخابية للحيلولة دون إجراء الانتخابات. وكخطوات استباقية في 20 سبتمبر تم توقيف 14 شخصياً من أعضاء الحكومة الكتالانية، ولم تمنع تلك الإجراءات من إجراءات الاستفتاء في الموعد المحدد، مصحوباً بحالات عنف بين الشطرين والمحتجين على إجراءات الحكومة الإسبانية[50].

وقد أسفرت نتيجة الاستفتاء عن نسبة 90% لصالح الاستقلال، وبلغت نسبة المشاركة 42%. وصاحب عملية الاستفتاء ومن ثم إعلان برلمان كتالونيا الاستقلال عن دولة جمهورية ردود متبادلة بين حكومة كتالونيا والحكومة الإسبانية؛ فقد اتخذت الأخيرة عدة إجراءات فور إعلان الانفصال، منها حل حكومة كتالونيا وبرلمانها، والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة، واستبعاد كبار المسؤولين في الإدارة الداخلية الإقليمية لكتالونيا. وجاءت مواقف الدول الأوروبية رافضة لعملية الاستفتاء وإعلان الاستقلال خاصة بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطالية، فضلاً عن دول إقليمية أخرى كتركيا وكندا والمغرب[51].

كما قوبل الاستفتاء وإعلان الاستقلال برفض أوروبي؛ فقد عبر أعضاء البرلمان الأوروبي عن انتقادهم لحركة الاستقلال، ودعوا إلى احترام الدستور والقوانين الإسبانية، وأن من غير الممكن لأنصار الاستقلال أن يقرروا من جانب واحد. كما عبر رئيس المجلس الأوروبي عن أن شيئًا لم يتغير وأن إسبانيا والحكومة الإسبانية ستظلان المحاور الوحيد للاتحاد الأوروبي، وأكد رئيس البرلمان الأوروبي أن الاستفتاء غير قانوني، وأنه "لن يعترف أحد أبدًا بكتالونيا كدولة مستقلة". وأيد الاتحاد الأوروبي قرارات مجلس الشيوخ والحكومة الإسبانية بإقالة الرئيس الكتالوني وحكومته، وحل البرلمان الكتالوني، وفرض الحكم المباشر على المنطقة، والدعوة إلى انتخابات مبكرة، كما رفض الاستفتاء الصوري للسلطات الانفصالية والإعلان غير القانوني للاستقلال استناداً إلى نص المادة 4.2 معاهدة الاتحاد الأوروبي على احترام الحق الحصري لكل دولة عضو في ضمان سلامة أراضيها، ولا تسمح أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي بإجراء استفتاء

[49] "Catalan independence movement", Wekepedia, 23/12/2024, at: https://en.wikipedia.org/wiki/Catalan_independence_movement

[50] "استفتاء استقلال كتالونيا 2017"، ويكيبيديا، شوهد في 2025/2/6، في: https://2u.pw/t6iJWFAU

[51] "محطات الأزمة الإسبانية بعد استفتاء كتالونيا"، الجزيرة نت، شوهد في 2025/2/6، https://2u.pw/qQuQbxNu

لجزء من السكان لاتخاذ قرار بشأن الأراضي الوطنية[52].

وقد اعتبر كل من المفوضية والمجلس الأوروبي أن تأثير الانفصال في دولة عضو هو ترك الدولة الجديدة خارج الاتحاد الأوروبي، وأن الاحتفاظ بالجنسية الأوروبية من عدمه هو مسألة ليست من اختصاص القانون الأوروبي بل القانون الوطني، حيث إن الجنسية الأوروبية هي مكمل تلقائي لجنسية الدولة العضو. وانطلق موقف كل من المفوضية والمجلس الأوروبي تجاه الاستفتاء الذي أجرته السلطات الكتالونية وإعلان الاستقلال من اعتبار أن النزعات القومية تعمل على تآكل عملية التكامل من خلال إضعاف تماسك الدول وتقويض المساواة بين مواطنيها، لذلك كان موقفهما داعم للآلية الدستورية للتدخل التي أذن بها مجلس الشيوخ الإسباني[53].

وفي المحصلة فإن الاستفتاءين اللذين أجريا في كل من كتالونيا وكردستان عام 2017، كانا غير قانونيين بموجب الأطر الدستورية ذات الصلة، ففي كلتا الحالتين لم تكن هناك عملية سياسية متفق عليها بشكل متبادل مع الدولة الأم كتلك التي بين إسكتلندا والمملكة المتحدة في عام 2014. وفي كلتا الحالتين أمرت المحكمة العليا في البلدين بوقف الاستفتاء قبل إجرائه، واعتبرتا التصويت على الاستقلال غير قانوني. وقد واجه الانفصاليون في الإقليمين هذه المواقف المتشددة بتأكيدهم على الحق في تقرير المصير، متهمين حكوماتهم بعدم احترام الاحتياجات والمصالح المتعلقة بممارسة الحكم الذاتي بشكل كاف[54].

رابعاً: محاولات انفصالية بدعاوي تاريخية:

تتشابه النزعة الانفصالية في جنوب اليمن مع مثيلتها في أرض الصومال، من حيث حرص المنطقتين على تحقيق الوحدة الوطنية بعد إعلانهما دولتين مستقلتين عن الاستعمار البريطاني نفسه في ستينيات القرن الماضي، وتختلفان في أن أرض الصومال لم تستمر كدولة سوى خمسة أيام، وعانى مواطنوها من الإقصاء والتهميش في ظل بقائهم ضمن جمهورية الصومال فترة الثلاثة العقود الأخيرة من القرن العشرين، في حين أن الدولة في جنوب اليمن استمرت ثلاثة وعشرين عاماً كدولة مستقلة قبل تحقيق الوحدة اليمنية في العام 1990.

1- أرض الصومال:

لم تكن النزعة الانفصالية في أرض الصومال قائمة عند توحيد جمهورية الصومال في العام 1960، ولقد خضع الصومال لأكثر من استعمار ما بين الفرنسي والإيطالي والبريطاني والأخير أخضع أرض الصومال لحكمه وأعلنها محمية في العام 1887 قبل أن تعلن استقلالها كدولة في 26 يونيو 1960. وكانت الدولة الخامسة عشرة التي تحصل على الاستقلال في القارة الأفريقية وحصلت على اعتراف خمس وثلاثين دولة، بما في ذلك الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، وكان لها دستور ونظام حكم

[52] Mangas, Araceli. "The European Union's Response to the Catalan Secessionist Process." *Hague Journal on the Rule of Law* (2024): 1-26, p. 63, 78.
[53] *Ibid, p.* 80.
[54] Houlihan, E. C. (2018). 2. Referendums on secession and state responses in 2017: Catalonia and Kurdistan. Annual Review of Constitution-Building Processes: 2017, 22, p. 25.

برلماني، وتولى محمد هاي إيغال بعد اليمين الدستورية رئاسة الحكومة إلى جانب مهام القائد العام لجيش أرض الصومال[55].

وجاء استقلال أرض الصومال مصحوباً بالرغبة الشعبية في توحيد جميع المناطق الصومالية الخمس (الصومال، وأرض الصومال، والصومال الفرنسي (جيبوتي) وأوغادين (إثيوبيا)، ومنطقة الحدود الشمالية (NFD) في كينيا)؛ حيث أجرى ممثلو أرض الصومال والصومال حوارًا حول الوحدة الصومالية، واتفق الطرفان على توقيع قانون الاتحاد في 27 يونيو 1960 الذي دخل حيز التنفيذ على الفور في أرض الصومال، ولم يوقعه ممثلو الصومال. وفي الأول من يوليو عام 1960، اجتمع أعضاء الهيئة التشريعية لأرض الصومال (33) وأعضاء المجلس التشريعي الصومالي (90) في جلسة مشتركة، وتم إقرار الدستور الذي تمت صياغته على أساس التزكية. ورغم أن الاتفاقية بين الطرفين نصت على توقيع قانون الاتحاد من قبل الدولتين، إلا أن ذلك لم يحدث ولم تستكمل الإجراءات القانونية بشكل صحيح على النحو المتفق عليه[56].

وفي 20 يونيو 1961، تم إجراء استفتاء دستوري للتصويت على الدستور الجديد من قبل اتحاد أرض الصومال البريطانية والصومال الإيطالي. وتمت الموافقة على الدستور بأغلبية ساحقة من قبل الناخبين الصوماليين، في الوقت الذي قاطع الحزب السياسي "الرابطة الوطنية الصومالية" SNL في أرض الصومال الاستفتاء، وعارض 60٪ من هؤلاء الدستور المؤقت[57].

ويستند الانفصاليون في أرض الصومال إلى عدة مبررات لمطالبتهم بالاستقلال، ويرون أن الاتحاد تم بين بلدين مختلفين في الأنظمة الإدارية، والقانونية، والتعليمية مختلفة، ولغات العمل الإنجليزية والإيطالية، ويبدون شعوراً بالتهميش ويشكون من أنهم عوملوا كمواطنين من الدرجة الثانية في الحكومة الأولى التي شكلها عمر عبد الله عثمان في العام 1960؛ فجميع المناصب الوزارية الرئيسة كانت من نصيب الأشخاص المنحدرين من الصومال[58]. ويرون أيضا أن الاتحاد لم يكن بين أنداد، ما دفع "محمد إبراهيم إيغال" إلى الاستقالة من مجلس الوزراء في عام 1963. وتشكيل حزب سياسي، وهو المؤتمر الوطني الصومالي. ويعتقدون أن الإجراءات التي اتخذت عقب قيام محمد زياد باري بقيادة انقلاب في 21 أكتوبر 1969، والمتمثلة في تبني الاشتراكية العلمية"، وتعليق الدستور، وحظر الأحزاب السياسية، وحل البرلمان، وحل المحكمة العليا، وتقليص الحريات السياسية، وتأميم المؤسسات المالية، وجميع

[55] "علاقات دولية"، الموقع الرسمي لجمهورية أرض الصومال، 2025/11/11، https://2u.pw/w2si7bAR

[56] المرجع نفسه.

[57] المرجع نفسه.

[58] رئيس الجمهورية، ورئيس الحكومة، وزير الداخلية، وزير الخارجية، رئيس مجلس النواب، رئيس القضاء، قائد الجيش، مفوض الشرطة، مناصب وزارية 11 من 14، وعدم المساواة .في الجمعية الوطنية، كان للصومال 90 مقعدًا، بينما أرض الصومال لديها 33 مقعدًا فقط. تم تقليص المقاطعات الست في أرض الصومال عند الاستقلال إلى منطقتين، ورفع مقاطعات أرض الصومال الست عند الاستقلال إلى مناطق الاختصاص القضائي الإقليمية، وامتد التهميش الاقتصادي للمناطق الشمالية (أرض الصومال) إلى توزيع مساعدات التنمية. تشير التقديرات إلى أن الشمال تلقى أقل من 7٪ من مساعدات التنمية التي تم صرفها على المستوى الوطني بحلول أواخر السبعينيات. تم توزيع ما لا يقل عن 93٪ من جميع مشاريع التنمية والمنح الدراسية في الجنوب. المرجع نفسه.

الصناعات والتجارة تقريباً تأثيراتها السلبية على الجميع، وبشكل خاص على سكان أرض الصومال الذين كانوا تقليديًا رواد أعمال يعتمدون على القطاع الخاص في معيشتهم. كما نتج عن الممارسات القمعية للنظام الجديد وهزيمته في عام 1977 عند محاولته لغزو أوجادين، وحدثت أزمات اقتصادية هائلة، ولجوء مليون صومالي فروا من إثيوبيا، منهم حوالي أربعمائة ألف استقروا في المناطق الشمالية الغربية (أرض الصومال)، ومن أبرز الممارسات القمعية إعدام 82 ضابطا عسكريا رفيع المستوى تم إعدامهم لمعارضتهم الطريقة التي تم بها التعامل مع الحرب إلى محاولة انقلاب في أبريل/ نيسان 1978. وشن حملة قمع ضد الأفراد والمجتمعات التي يُعتقد أنها معادية للحكومة، وكان اللاجؤون في المخيمات مسلحين لمساندة الجيش ضد المجتمع المحلي الذي استقبلهم في منازلهم منذ وقت ليس ببعيد. ولم يستطع الناس تحمل الأمر أكثر من ذلك وبدؤوا في المقاومة[59].

ومع انهيار نظام سياد بري ودخول الصومال صراع بين فصائل قبلية مسلحة بعد أن فشلت في الوصول إلى اتفاق على صيغة لتقاسم السلطة وانزلاق البلاد إلى حرب أهلية طاحنة، انتهز الانفصاليون الفرصة لإعلان أرض الصومال دولة مستقلة في 18 مايو 1991[60]، ولم يثن الانفصاليون عدم حصول دولتهم على اعتراف رسمي بها من قبل أي دولة، السعي الحثيث لتحقيق ذلك من خلال فرض واقع ترسيخ ملامح الدولة لمدة جاوزت الثلاثة عقود من الزمن.

علاوة على استناد الانفصاليين في أرض الصومال إلى أن منطقتهم كانت دولة مستقلة لها حكومة خاصة بها، فإنهم يعيدون التذكير بالمظالم التي عانوها طيلة فترة بقائهم موحدين في دولة الصومال، وتوجد في أرض الصومال ثلاثة أحزب رئيسة تتصدر المشهد السياسي وهي حزب "كلميه" الحزب الحاكم، وحزبي المعارضة حزب "وطني"، وحزب "أوعد"، ورغم اختلاف برامجها السياسية فإن من القضية الرئيسة والعامل المشترك لهذه الأحزاب هو الاعتراف الرسمي بإقليم أرض الصومال كدولة[61].

ورغم أن أرض الصومال كدولة لم تحظ باعتراف المجتمع الدولي، إلا أنه ينظر لها كونها تتمتع بالنظام السياسي الأكثر ديمقراطية في منطقة القرن الأفريقي بأكملها، والمناطق المجاورة التي يحكمها أنظمة استبدادية؛ فهي تتمتع بسجل ديمقراطي أفضل كثيراً من أي دولة أخرى من دول الجوار، إذ أجريت في أرض الصومال ثلاثة انتخابات تنافسية متتالية منذ استفتائها على الدستور في عام 2001، ولها برلمان تسيطر عليه الأحزاب المؤيدة للاستقلال كما أنها لا تشهد حالات الفوضى والتهديدات المتطرفة التي لا تزال تعاني منها معظم بقية الصومال، ونجحت أرض الصومال في بناء حكومة فعّالة من أسفل إلى أعلى، بمفردها، وبمساعدة خارجية ضئيلة، بخلاف المحاولات لبناء هياكل الدولة في مقديشو التي تتم في

[59] "علاقات دولية"، مرجع سبق ذكره.

[60] بان غانم الصائغ، الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية، مجلة التربية والعلم. 16 (1)، 2009، ص 45.

[61] نور جيدي، "السيناريوهات المتوقعة بانتخابات أرض الصومال الرئاسية والحزبية"، الجزيرة نت، 2024/10/13، شوهد في 2025/2/7، في: https://2u.pw/p4LMbKBg

الغالب من أعلى إلى أسفل، مع وجود جهات خارجية داعمة[62].

وبالرغم من ذلك، فإن حظوظ أرض الصومال بنيل الاعتراف الرسمي يبدو بعيد المنال، وهو ما يظهر من عدم اعتراف أي دول في العالم بها، ولم يقدر لمحاولة قادتها الحصول على الاعتراف، وأبرز مثال التوقيع على مذكرة تفاهم لتأجير قاعدة بحرية كمنفذ بحري في مدينة لوغهايا الساحلية طوله 20 كيلو متر على خليج عدن لأثيوبيا، بهدف الحصول على اعتراف إثيوبيا باستقلالها عن الصومال، مما قد يفتح الباب أمام الدول الإفريقية وغيرها من دول العالم للاعتراف بأرض الصومال كدولة مستقلة، إلا أن مذكرة التفاهم قوبلت برفض إقليمي وتأكيد على ضرورة احترام سلامة أراضي الصومال وسيادته[63].

2- جنوب اليمن (المحافظات الجنوبية والشرقية):

خضع شمال اليمن للاحتلال العثماني وجنوبه للاحتلال البريطاني، ومع قيام الثورة في الشمال في العام 1962 والاستقلال في الجنوب 1967، لم يجر توحيد الشطرين في دولة واحدة بسبب اختلاف طبيعة النظام السياسي واختلاف التوجه الأيديولوجي في كلا الدولتين، ومع ذلك ظلت الوحدة اليمنية هدفاً مركزياً للنظامين السياسيين، وساهم انهيار الاشتراكية في تحقيق الوحدة في العام 1990 بصيغة اندماجية[64]، صوت أعضاء السلطة التشريعية في الجنوب بالإجماع على اتفاقية الوحدة اليمنية، إلا أن الخلافات التي نشأت بين القيادتين الشطريتين اللتين حققتا الوحدة خلال الفترة الانتقالية أثرت على المسار الوحدوي حتى العام 1994 عام اندلاع الحرب التي انهزم فيها الحزب الاشتراكي الحزب الحاكم لدولة الجنوب، وأعلنت قيادته في أثناء الحرب انفصال الجنوب[65].

ولم يلق إعلان الانفصال اعترافاً دولياً، وقد أسهمت ممارسات سلطة ما بعد الحرب في خلق مناخ مؤاتي لظهور مطالب جنوبية تدعو لإصلاح مسار الوحدة[66]، ثم انطلقت أول احتجاجات سلمية للحراك الجنوبي عبرت عن مطالبها الحقوقية ومعالجة المظالم التي لحقت بالمحافظات الجنوبية[67] والتي طالت أفراداً ومؤسسات، قبل أن تتحول إلى مطالب سياسية وتقرير المصير وفك الارتباط في العام 2007[68]، أجلتها ثورة 11 فبراير 2011 ضد حكم الرئيس السابق علي عبد الله صالح، وهي الثورة التي انتهت باتفاق تسوية بموجب المبادرة الخليجية والتي تضمنت إجراء حوار وطني شامل، رافقه عدد من النقاط لمعالجة القضية الجنوبية وقضية صعدة[69]، وجرى تمثيل الجنوبيين في

[62] Kaplan, S. (2008). The remarkable story of Somaliland. Journal of Democracy, 19(3), 143-147

[63] صهيب محمود، " مذكرة التفاهم بين صوماليلاند وإثيوبيا والصراع في القرن الأفريقي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل سياسات، 17 أكتوبر 2024، ص 4 و5 و9. شوهد في 2025/2/7، في https://2u.pw/ZBF3qm1K

[64] الجمهورية اليمنية، كتاب اليمن الواحد، سلسلة وثائقية عن الوحدة اليمنية، العدد 4 (صنعاء: مكتب شؤون الوحدة، 1990)، ص 382.

[65] "البيض في إعلان بيان الانفصال جنوب اليمن 21 مايو 1994"، يوتيوب، 2025/1/9، نشوان نيوز، https://www.youtube.com/watch?v=tfYdlt98LYI

[66] محمد علي أبو بكر السقاف، "الحراك الجنوبي، فاعل غير رسمي في اليمن"، في: شفيق شقير (تحرير)، الفاعلون غير الرسميين في اليمن (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص 93-114.

[67] "نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي"، مجموعة الأزمات الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 6-9.

[68] التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2008 (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان)، ص 149.

[69] "نص النقاط العشرين والنقاط الـ 11 التي وافق عليها رئيس الجمهورية حول قضيتي صعدة والجنوب"، يمن فويس، 2025/1/9، https://ye-voice.com/news64159.html

المؤتمر بنصف أعضائه البالغ 565 عضواً، وفي إطار فريق القضية الجنوبية تم تبني الشكل الاتحادي للدولة، وهو ما أوردته المادة الأولى من مسودة الدستور في العام 2015 بالنص على أن "جمهورية اليمن الاتحادية دولة اتحادية، مدنية، ديمقراطية"[70]. وهي المسودة[71] التي حال اشتداد الصراع السياسي في يناير 2015 دون الاستفتاء عليها.

وبعد عامين من ذلك صدر إعلان عدن في 4 مايو 2017، تضمن تفويض محافظ عدن المقال بتمثيل القضية الجنوبية، وهو ما أفضى إلى تشكيل المجلس الانتقالي الجنوبي المطالب باستقلال الجنوب في الحادي عشر من الشهر نفسه، وهو المجلس الذي يعرف نفسه بأنه "كيان وطني قيادي انتقالي للجنوب بحدود ما قبل 22 مايو 1990م ... وأنه كيان انتقالي محددة مهمته بقيادة الشعب؛ لإنجاز استحقاقات ومهام مرحلة التحرر الوطني وصولاً إلى تشكيل مؤسسات دولته الوطنية المستقلة"[72].

وعلى أرض الواقع اتجه المجلس بعد فرض سيطرته على مدينة عدن، ومحافظتي لحج والضالع، في أغسطس 2019 وحصوله على اعتراف حكومي وإقليمي كمكون سياسي، ترتب عنه حق المشاركة في السلطة بموجب اتفاق الرياض، اتجه المجلس في 25 أبريل 2020 إلى إعلان حالة الطوارئ في مدينة عدن والمحافظات الجنوبية كافة وتوليه إدارتها ذاتياً، وهو الإعلان الذي قوبل برفض حكومة أحمد عبيد بن دغر، والسلطات المحلية في المحافظات الخاضعة لها، التي جددت ولاءها للحكومة، كما قوبل الإعلان برفض إقليمي ودولي؛ عبر عنه بيان التحالف العربي وبيان المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، مارتن غريفث، وبيان مجلس الأمن، ووزير الخارجية الأميركي، وعدد من سفراء الدول الكبرى[73]، وهو ما يتسق مع بيانات المنظمات الدولية ومجلس الأمن التي عادة ما تؤكد على وحدة اليمن وسيادته وسلامة إقليمه.

والملاحظ أن النزعة الانفصالية في المحافظات الجنوبية الشرقية لا تعبر عنها قوى سياسية تتخذ المسار السلمي أسلوباً لتحقيق مطالبها بالاستقلال، بل أذرع عسكرية متعددة تنتظم حول المجلس انتقالي الجنوبي، وتتلقى دعماً من قبل دولة الإمارات التي عارضت إعلانه الإدارة الذاتية من طرف واحد[74]. كما يشغل رئيس المجلس منصب نائب رئيس ما يسمى مجلس القيادة الرئاسي المكون من ثمانية أعضاء أربعة منهم يمثلون المحافظات الجنوبية. فضلاً عن ذلك فأن الحكومة المعترف بها دولياً مشكلة بالمناصفة بين الشمال والجنوب منذ اتفاق الرياض في العام 2020. ومن ثم فإن النزعة الانفصالية لا تجد مبررات مقنعة تستند إليها في المطالبة بالاستقلال وعودة

[70] لجنة صياغة الدستور، مسودة دستور اليمن الجديد (صنعاء: الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني، 2015)، ص 11.

[71] أعد المسودة لجنة صياغة دستورية شُكلت من 17 عضواً يمثلون شخصيات قانونية ومكونات سياسية، "مسودة دستور اليمن الجديد"، https://www.ndye.net/constitution-draft

[72] المجلس الانتقالي الجنوبي"، 2025/1/6، https://stcaden.com/pages/29

[73] "إعلان الإدارة الذاتية في جنوب اليمن: الخلفيات والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسات الأبحاث، تقدير موقف، 2020/5/30، شوهد في 2025/2/7، ص 1-3، https://2u.pw/qoaUwLWo

[74] "الإمارات تدعو المجلس الانتقالي في جنوب اليمن إلى التراجع عن إعلان الإدارة الذاتية"، بي بي سي، 2020/4/27، شوهد في 2025/2/7، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52443330

الدولة القديمة، سواء كانت تلك المبررات بصورة مظالم أم بدعوى التهميش السياسي، وهو ما توافقت المكونات السياسية على حلها في مؤتمر الحوار الوطني الشامل، الذي جاء كأحد استحقاقات التسوية السياسية لما بعد ثورة الحادي عشر من فبراير 2012، من خلال تبني شكل الدولة الاتحادية كحل لمشكلة الثروة والسلطة وكمدخل لمعالجة القضية الجنوبية.

خامساً: فرص النجاح والمعوقات:

إن عوامل نجاح النزعات الانفصالية في تحقيق مساعيها في الاستقلال وتكوين دولة قد تمثل عوامل معيقة في ظروف أخرى بسبب تعقد الحياة السياسية الدولية وتعدد المصالح الإقليمية والدولية وحساباتها، ومن هذه العوامل:

1- الحركة الاستقلالية:

تتمتع جميع النزعات الانفصالية محل الدراسة بوجود حركات استقلالية، منذ فترة ممتدة من الزمن، وبعضها أحزاب حاكمة في أقاليمها ولها تمثيل في الحكومة المركزية؛ كالحزب الإسكتلندي، والحزبين في كردستان، والحزب الكيبيكي، والحزب الكتالوني، وتعمل الأحزاب الثلاثة في أرض الصومال على الحصول على اعتراف دولي، ويستثنى منها جنوب اليمن التي تأسس مجلسها الانتقالي حديثاً، ولا يعتمد في ممارسة دوره على إمكانياته الداخلية ولكن على دعم خارجي، وهو ما يعد من علامات الضعف لدى الحركة الاستقلالية في الجنوب، ورغم ما يمثله من تأثير على مستوى الحكومة المعترف بها دولياً فإن مساعيه نحو الاستقلال تواجه بيئة خارجية وقرارات أممية تؤكد على وحدة اليمن واستقلاله.

2- البيئة السياسية الداخلية:

تتميز كل من بريطانيا وكندا برسوخ النظام السياسي الديمقراطي وديمومته، وهو ما يسمح بالتعامل مع النزعات الانفصالية فيهما عبر الاستفتاء عن طريق التفاوض بين الحركات الانفصالية في منطقة إسكتلندا ومقاطعة كيبيك والحكومة المركزية في كل منهما، وبخلاف ذلك فإن الحركات الاستقلالية في كل من إقليم كردستان وإقليم كتالونيا ذهبتا بعيداً إلى إجراء استفتاءين من جانب واحد دون موافقة حكومتيهما المركزيتين، وهو ما قوبل برد قوي من الأخيرتين تمثل في عدم الاعتراف بالاستفتاءين اللذين أجريا وما ترتب عليهما لعدم قانونيتما ومخالفتهما لنصوص الدستور، وصاحب ذلك رفض إقليمي قوي، رغم أن نتيجة الاستفتاء أسفرت في كل منهما عن تصويت الأغلبية المطلقة لصالح الاستقلال.

وبشأن الحركة الانفصالية في أرض الصومال فإنها تعد حالة متفردة، فقد جرى إعلانها كدولة مستقلة منذ أكثر من ثلاثة عقود، من جانب واحد، ولا تزال قضية الاعتراف الدولي بها في مقدمة القضايا التي تسعى للحصول عليه، وتحتل أولوية في برامج أحزابها الثلاثة. وفي جنوب اليمن فإن تحقيق مساعيها في الاستقلال تبدو أكثر صعوبة من الناحية العملية، في ظل الصراع السياسي وانقسام الدولة بين حكومتين، خاصة أن القضية الجنوبية قد جرى التوافق بشأنها، وتم تبني خيار الدولة الاتحادية في مؤتمر الحوار الوطني الشامل وفقاً لمبدأ المشاركة في السلطة والثروة.

3- الترتيبات الدستورية حول الانفصال:

تتمتع معظم المناطق والأقاليم التي تسعى للانفصال بصلاحيات واختصاصات واسعة في إطار

دول اتحادية مثل: مقاطعة كيبيك وإقليم كردستان وكتالونيا، في ظل دستور مركزي لا يتيح الانفصال وهو ما استندت إليه المحاكم العليا في الحالتين الأخيرتين في الحكم على عدم قانونية الاستفتاء على الاستقلال من جانب أحادي. وتتميز الحالتان الكيبيكية والإسكتلندية في أن النزعة الانفصالية يجري التعامل معها بطريقة الاتفاق مع الحكومة المركزية وعبر الآلية الديمقراطية. وتعمل النزعة الانفصالية في جنوب اليمن في ظروف استثنائية، وفي ظل دستور دولة اندماجية يحظر الانفصال ضمنياً، وقد يكون الهدف من التلويح بخيار الانفصال استخدامه كورقة تفاوضية أو لوضع قضية الانفصال في سلم قضايا الانتقال السياسي في اليمن لمرحلة ما بعد الحرب.

وتعد جمهورية الصومال دول اتحادية يستوعب دستورها في أن تكون أرض الصومال إحدى أقاليمها، إلا أنه في نفس الوقت يحظر ضمنياً الانفصال، بالنص في مادته الأولى على أن وحدة وسيادة جمهورية الصومال الاتحادية مصونة لا يجوز المساس بها[75].

4- البيئة السياسية الخارجية:

تتمثل البيئة الخارجية بالمواقف الإقليمية والدولية والمنظمات الدولية، فقد جاءت المواقف الإقليمية حاسمة بالنسبة للاستفتاء الذي أجري في إقليم كردستان، ولا ترحب الدول الأوروبية بأي توجه يعزز استقلال كتالونيا، خشية من إحياء النزعات الانفصالية في أراضيها، وهي المواقف التي تتبانها القوى الكبرى. وتحجم دول العالم عن الاعتراف باستقلال أرض الصومال كدولة، وتظل مواقف المنظمات الدولية محكومة بالوقائع السياسية وتوازنات المصالح الدولية، والتأرجح بين الحق في تقرير المصير وعدم الرغبة في تشجيع النزعات الانفصالية لإدراكها تداعيات ذلك على استقرار العلاقات الدولية، ويعد الاتحاد الأفريقي من أكثر المنظمات الدولية التي تعارض الحركات الانفصالية انطلاقاً من المبدأ الحاكم في ميثاقها الذي يؤكد في المادة الرابعة على "احترام الحدود القائمة عند نيل الاستقلال"[76].

5- القدرة على إقامة الدولة:

يتشابه وضع كردستان وكتالونيا، من حيث تمتعهما بحكم ذاتي، ومن حيث أهميتهما ومساهمتهما في اقتصاد الحكومة المركزية، فالنفط الذي يعد عصبا لاقتصاد الحكومة المركزية في العراق يأتي معظمه من كركوك، الواقعة شمال العراق والتي سعى إقليم كردستان إلى تضمينها في الاستفتاء الأخير على انفصاله عن الدولة المركزية، بينما يمثل اقتصاد إقليم كتالونيا خمس الاقتصاد الكلي الإسباني ويسهم بحوالي 20% من اقتصاد البلاد[77]. والأمر كذلك بالنسبة للمحافظات الشرقية والجنوبية التي تمثل ثلثي مساحة اليمن وتتوفر فيها الموارد النفطية والمائية،

[75] "Somalia Constitution 2012", *Constituteproject.org*, 8/2/2025, https://www.constituteproject.org/constitution/Somalia_2012

[76] "القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي"، الاتحاد الأفريقي، شوهد 2025/2/11، في: https://2u.pw/BMcqhdl

[77] كاتالونيا وكردستان : هل يحق للدولة المركزية وقف الانفصال بالقوة؟، 2017/11/1، https://www.bbc.com/arabic/interactivity-41461916

وتشكل أرض الصومال خمس مساحة جمهورية الصومال وثلث سكانها وتطل على خليج عدن.

ويرى البعض أن سكان أرض الصومال ينتمون في الغالب إلى عشيرة إسحاق، للتدليل على أنهم متميزون عرقياً عن الصوماليين الآخرين، وأن حكومة أرض الصومال تلبي أغلب متطلبات الدولة الديمقراطية ذات السيادة: فهي تجري انتخابات حرة ونزيهة، ولديها عملتها الخاصة وقوات أمنها، وتصدر جوازات سفرها الخاصة. وتدعي الحركات الانفصالية فيها إن مطالبتها بالاستقلال تتفق مع قاعدة راسخة للمنظمة الأفريقية تقضي بالحفاظ على الحدود التي تعود إلى الحقبة الاستعمارية[78].

وجملة القول، إن القدرة على إقامة الدولة متوفر في جميع الحالات محل الدراسة، فجميعها تتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية، وتقع على سواحل مائية ممتدة باستثناء إقليم كردستان، وبعضها لديها وفرة في الموارد النفطية كإسكتلندا وكردستان وجنوب اليمن، فضلاً عن أن الأخيرة وجنوب الصومال وإسكتلندا كانت دولاً قبل أن تنظم إلى الدولة الأم.

ويقارن الجدول (2) بين النزعات الانفصالية الست من خلال عدة معايير، يمكن اعتبارها عوامل رئيسة حاكمة لمدى نجاح الحركات الانفصالية في تحقيق مساعيها في الاستقلال وتكوين دولة.

الجدول رقم (2) المقارنة بين النزعات الانفصالية في ست مناطق

المعيار / المنطقة	بدء النزعة الانفصالية	خصوصية أثنية وعرقية	وجود مظالم سابقة	حكم ذاتي وفيدرالي	الموارد الاقتصادية	لا توجد موانع	دولة في الماضي	تفاوض مع الحكومة	غير موقف دولي مانع	إجمالي النقاط
إسكتلندا	2011	1	0	1	1	1	1	1	1	7
كيبيك	1950	1	0	1	1	0	0	1	1	5
كردستان	1991	1	1	1	1	0	0	0	0	4
كتالونيا	1931	1	1	1	1	0	1	0	0	5
أرض الصومال	1990	0	1	0	1	0	1	0	0	3
جنوب اليمن	1994	0	1	0	1	0	1	0	0	3

1 = توفر المعيار 0 = عدم توفر المعيار – المصدر: من إعداد الباحث.

يستنتج من الجدول (2) إن أكثر المناطق حظوظاً في نجاح النزعة الانفصالية في تحقيق الاستقلال وتكوين دولة حسب النقاط هي إسكتلندا، يليها مقاطعة كيبيك (7 و 5 نقاط على التوالي)، ورغم أن إقليم كتالونيا وإقليم كردستان يأتيان في الترتيب الثالث والرابع (5 و4 نقاط على التوالي)، إلا أن مواقف الحكومات المركزية والدول الإقليمية الرافضة للاستقلال، ونصوص الدستور لا تساعدان على تحققه في أرض الواقع، ويأتي في آخر الترتيب كل من جنوب اليمن وأرض الصومال (3 نقاط لكل منهما)،

[78] Mariel Ferragamo and Claire Klobucista, "Somaliland: The Horn of Africa's Breakaway State", Council on Foreign Relations, 23/12/2024, https://www.cfr.org/backgrounder/somaliland-horn-africas-breakaway-state

وعلى الرغم من أرض الصومال قد ترسخت ملامح الدولة فيها على أرض الواقع، فإنها تفتقد للاعتراف الدولي الذي سيمنحها شرعية الوجود.

خاتمة:

تتعدد عوامل تزايد النزعات الانفصالية منها والأثنية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتتخذ مسارات مختلفة نحو تحقيق الانفصال، أبرزها: المسار التفاوضي بين الجماعات الانفصالية والحكومة المركزية، وتلك التي تتم من جانب واحد. وأيا كان المسار الذي تتخذه النزعة الانفصالية في سبيل تحقيق مساعيها للاستقلال وتكوين دولة، وأياً كانت المبررات التي تسوقها الحركات الانفصالية، ومنها الشعور بالتميز الثقافي والأثني والعرقي، أو الشعور بالتهميش والإقصاء السياسي، فإن هناك عوامل حاسمة في نجاح عملية الانفصال، تتمثل في النصوص الدستورية والتي في الغالب لا تسمح بالانفصال إما صراحة أو ضمناً، وضرورة موافقة الحكومة المركزية والتي يأتي قرارها عادة بالرفض خاصة إذا اتخذت القيادات الانفصالية إجراءات نحو الاستقلال من جانب واحد، حتى ولو سلكت الطريق السلمي عبر الاستفتاء، سواءً كان شكل الدولة اتحادية أم كان الإقليم الذي يسعى للانفصال قد حصل من الحكومة المركزية على تفويض ببعض صلاحياتها.

وتؤدي الحسابات السياسية الداخلية دوراً مؤثراً في مدى نجاح عملية الانفصال في ظل الأنظمة الديمقراطية، كما تعد المواقف الإقليمية محدداً مهماً في ذلك، والتي تعكس خشيتها من تداعيات الإقدام على تأييد أي إجراءات انفصالية، مما قد يسهم في نقل العدوى وتجدد النزعات الانفصالية في أراضيها.

ورغم أن حق تقرير المصير يعد أحد مبادئ القانون الدولي، فإن المنظمات الدولية عادة ما تتمهل في إبداء مواقفها تجاه النزعات الانفصالية، وغالباً ما تعبر عن مواقف رافضة، سواء تمت الخطوات الانفصالية من جانب واحد عبر العملية الديمقراطية، أو عن طريق التفاوض بين الجماعة الانفصالية والحكومة المركزية، حفاظاً على استقرار العلاقات الدولية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

[1] استفتاء إقليم كردستان: تفاصيل وتطورات"، الجزيرة نت، شوهد في 2025/3/21، في: https://2u.pw/vxLcr0Dq

[2] "استفتاء استقلال كتالونيا 2017"، ويكيبيديا، شوهد في 2025/2/6، في: https://2u.pw/t6iJWFAU

[3] "إعلان الإدارة الذاتية في جنوب اليمن: الخلفيات والتداعيات"، المركز العربي للأبحاث ودراسات الأبحاث، تقدير موقف، 2020/5/30، شوهد في 2025/2/7، ص 1-3، https://2u.pw/qoaUwLWo

[4] "الأحزاب والتيارات السياسية الكردية، الجزيرة نت، 2025/1/8، https://2u.pw/gWplJ2pr

[5] "الإمارات تدعو المجلس الانتقالي في جنوب اليمن إلى التراجع عن إعلان الإدارة الذاتية"، بي بي سي، 2020/4/27، شوهد في 2025/2/7، في: https://www.bbc.com/arabic/middleeast-52443330

[6] الأمم المتحدة، ميثاق الأمم المتحدة، https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

[7] "البيض في إعلان بيان الانفصال جنوب اليمن 21 مايو 1994"، يوتيوب، 2025/1/9، نشوان نيوز،

https://www.youtube.com/watch?v=tfY dlt98LY

[8] التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن (2008). صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان.

[9] الجمهورية العراقية، المحكمة الاتحادية العليا، القرار 89، 91، 92، 93، 2017/11/20، https://www.iraqfsc.iq/krarid/89_fed_2 017.pdf

[10] "الدستور العراقي"، مجلس النواب العراقي، شوهد في 2024/12/20، في: https://2u.pw/R9F9Q

[11] السقاف، محمد علي أبو بكر (2012). "الحراك الجنوبي، فاعل غير رسمي في اليمن"، في: شفيق شقير (تحرير)، الفاعلون غير الرسميين في اليمن. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون.

[12] الصائغ، بان غانم. (2009). الحرب الأهلية في الصومال وجهود المصالحة الوطنية. مجلة التربية والعلم. 16 (1).

[13] القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي"، الاتحاد الأفريقي، شوهد 2025/2/11، في: https://2u.pw/BMcqhdl

[14] القطاطشة، محمد أحمد. (2019). النزعات الانفصالية: كردستان العراق نموذجاً . *المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية*، *11*.(3).

[15] الكيالي، عبد الوهاب. موسوعة السياسة، ج 2. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ب. ت).

[16] المجلس الانتقالي الجنوبي"، 2025/1/6، https://stcaden.com/pages/29

[17] "المناصب العليا التي يسيطر عليها الكورد في بغداد"، الصندوق الوطني الأميركي للديمقراطية"، 2025/1/5، https://drawmedia.net/ar/page_detail?smart-id=13724

[18] "انتخابات برلمان إقليم كردستان العراق 2024، ويكيبيديا، 2025/2/6، https://2u.pw/eJcKlc1P

[19] "انفصال مقاطعة كيبيك عن كندا، هل لدى الحكومة ما تقدمه لتجنب ذلك"، شوهد في 2025/2/6، CANADA NEWS 24K، https://2u.pw/qnCMhjLR

[20] حسن، حارث. "أزمة استفتاء كردستان: التعقيدات والخيارات". مركز الجزيرة للدراسات، 24 سبتمبر/ أيلول، شهد في 2025/3/19، في: https://2u.pw/MwEhvtfcg

[21] ربيع، محمد محمود وإسماعيل صبري مقلد (1994). موسوعة العلوم السياسية. ج1، الكويت: جامعة الكويت.

[22] "ساركوزي يتخلى عن دعم انفصال إقليم كيبيك عن كندا"، رويترز، 2025/1/11، https://www.reuters.com/article/world/ /--idUSCAE49H057

[23] "علاقات دولية"، الموقع الرسمي لجمهورية أرض الصومال، 2025/11/11، https://2u.pw/w2si7bAR

[24] علي الدين هلال ونيفين مسعود. (2002). النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، ط2. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

[25] كاتالونيا وكردستان: هل يحق للدولة المركزية وقف الانفصال بالقوة؟، 2017/11/1، https://www.bbc.com/arabic/interactivit y-41461916

[26] لجنة صياغة الدستور، مسودة دستور اليمن الجديد (2015). صنعاء: الأمانة العامة لمؤتمر الحوار الوطني، 2015).

[27] "محطات الأزمة الإسبانية بعد استفتاء كتالونيا"، الجزيرة نت، شوهد في 2025/2/6، https://2u.pw/qQuQbxNu

[28] محمود، صهيب. " مذكرة التفاهم بين صوماليلاند وإثيوبيا والصراع في القرن الأفريقي"،

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تحليل سياسات، 17 أكتوبر 2024. شوهد في 2025/2/7، في https://2u.pw/ZBF3qm1K

[29] "معضلات كردستان بعد استفتاء الانفصال عن العراق"، السياسة الدولية، 2017/9/28، شوهد في 2025/2/6، في: https://www.siyassa.org.eg/News/15292.aspx

[30] "نص النقاط العشرين والنقاط الـ 11 التي وافق عليها رئيس الجمهورية حول قضيتي صعدة والجنوب"، يمن فويس، 2025/1/9، https://ye-voice.com/news64159.html

[31] "نقطة الانهيار؟ قضية اليمن الجنوبي"، مجموعة الأزمات الدولية، تشرين الأول/أكتوبر 2011.

[32] نور جيدي، "السيناريوهات المتوقعة بانتخابات أرض الصومال الرئاسية والحزبية"، الجزيرة نت، 2024/10/13، شوهد في 2025/2/7، في: https://2u.pw/p4LMbKBg

[33] ياسين، بن عمر. (2016). "حق تقرير المصير وحق الانفصال في القانون الدولي المعاصر"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 12، جانفي. https://asjp.cerist.dz/en/article/6220

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية

[1] "2017 Kurdistan Region independence referendum", 8/1/2025, https://en.wikipedia.org/wiki/2017_Kurdistan_Region_independence_referendum

[2] "2021 Scottish Parliament election", Wikipedia, 11/1/2025, https://en.wikipedia.org/wiki/2021_Scottish_Parliament_election

[3] Anderson, A. B. (2018). Overview: The diversity and complexity of separatist movements in Europe. JEMIE, 17, 4.

[4] Buchanan, Allen and Elizabeth Levinson, "Secession", The Stanford Encyclopedia of Philosophy (Winter 2021 Edition), Edward N. Zalta (ed.), URL = https://plato.stanford.edu/archives/win2021/entries/secession/

[5] Cairney, P. (2015). The Scottish independence referendum: what are the implications of a No Vote?. Political Quarterly, 86(2).

[6] "Catalan independence movement", Wekepedia, 23/12/2024, at: https://en.wikipedia.org/wiki/Catalan_independence_movement

[7] Constitution of the Federal Democratic Republic of Ethiopia, https://www.wipo.int/wipolex/ar/legislation/details/7438

[8] Daniel Thürer, Thomas Burri, "secession", Oxford Public International Law, 26/11/2024, https://opil.ouplaw.com/display/10.1093/law:epil/9780199231690/law-9780199231690-e1100Griffiths, R. (2016). The state of secession in International Politics. E-International Relations, 23.

[9] Houlihan, E. C. (2018). 2. Referendums on secession and state responses in 2017: Catalonia and Kurdistan. Annual Review of Constitution-Building Processes: 2017, 22.

[10] Kaplan, S. (2008). The remarkable story of Somaliland. Journal of Democracy, 19(3).

[11] Kurian, G. T., & Boryczka, J. M. (2010). Encyclopedia of political science. Boryczka, Jocelyn. 2011. “Feminism.” and “Radical Feminism.” in Encyclopedia of Political Science, CQ Press p 1530.

[12] Mangas, Araceli. "The European Union’s Response to the Catalan Secessionist Process." Hague Journal on the Rule of Law (2024): 1-26.

[13] Madiès, T., Rota-Grasiozi, G., Tranchant, J. P., & Trépier, C. (2018). The economics of secession a review of legal, theoretical, and empirical aspects. Swiss journal of economics and statistics, 154, 1-18.

[14] Mariel Ferragamo and Claire Klobucista, "Somaliland: The Horn of Africa’s Breakaway State", Council on Foreign Relations, 23/12/2024, https://www.cfr.org/backgrounder/somaliland-horn-africas-breakaway-state

[15] Muro, D. (2023). The Causes of Secession. In The Routledge Handbook of Self-Determination and Secession (pp. 133-145). Routledge

[16] Pantazopolous, P. (1995). Secessionist Movements: An Analytical Framework.

[17] Pavković, A. (2012). Secession and its diverse definitions. In Australian Political Studies Association Conference (pp. 654-673). Australasian Political Studies Association.

[18] "Preliminary results of the Catalan self-determination referendum on October 1st, 2017", Statista, 11/2/2025, https://2u.pw/EuEX7yHz

[19] "Quebec", The Canadian Encyclopedia, 14/12/2024, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/quebec
[20] Radan, P. (2007). The Definition of Secession.
[21] "Results and turnout at the 2016 Scottish Parliament election", The Electoral Commission, 11/2/2025, https://2u.pw/MPdVDiXu
[22] "Scottish independence", Wikipedia, 23/12/2024, https://en.wikipedia.org/wiki/Scottish_independence
[23] "Scottish independence: 10 years on", YouGove, 11/1/2025, https://yougov.co.uk/politics/articles/50536-scottish-independence-10-years-on
[24] "Scotland Election 2024 Results", BBC, 11/2/2025, https://2u.pw/MhMxSVXh
[25] "Security Council, Security Council Press Statement on Iraq", un.org, 21 September 2017", http://www.un.org/press/en/2017/sc13002.doc.htm
[26] "Separatism in Canada", The Canadian Encyclopedia, 23/12/2024, https://www.thecanadianencyclopedia.ca/en/article/separatism
[27] "Somalia Constitution 2012", Constituteproject.org, 8/2/2025, https://www.constituteproject.org/constitution/Somalia_2012
[28] Smith, B. (2013). The Quebec Referendums. Economic Indicators, 2, 13.
[29] Torrance, D. (2023). Scottish independence referendum: Legal issues. House of Commons Library.